جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون إداري/قانون إدارة وتسيير الجماعات المحلية

من إعداد الدكتـــــور

حميـــس معمـــر

السنة الجامعية 2023/2022

Scanné avec CamScanner

مقـــدمـــــــــــــــة

البحث العلمي هو ذلك الأسلوب المنظم لجمع المعلومات ومختلف المعارف، وتشكل المنهجية بدورها الأسلوب أو الطريقة المثلى للتفكير المنظم التي تساعد الباحث العلمي للوصول إلى نتائج دقيقة في ميدان البحث العلمي والتي تمثل مجموع الخطوات المنظمة في عملية البحث للوصول إلى نتائج ذات قيمة في ميدان البحث العلمي.

وعليه يرتبط البحث العلمي بالمنهجية ارتباطا مباشرا كأداة للوصول إلى بحث علمي موضوعي يعالج مختلف الإشكالات التي تعترض الباحث.

وعليه يُنظر إلى منهجية البحث العلمي في هذا الصدد بوجهين، الأول يتعلق بالشق الموضوعي والذي يقصد به طريقة التفكير أي الجانب الذي يضع مجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم سير العقل الإنساني في بحثه عن الحقيقة.

أما الشق الشكلي لمنهجية البحث العلمي فينصرف مفهومه إلى مجموع القواعد والأدوات الخاصة بإخراج البحث العلمي في مرحلته الأخيرة أي كتابة البحث وإخراجه في صورته النهائية.

لذلك ارتئينا في مجموع هذه المحاضرات التطرق إلى منهجية البحث العلمي في شقها النظري في الفصل الأول، ثم إلى منهجية إعداد مذكرة في شقها التطبيقي-الشكلي- في الفصل الثاني.

الفصل الأول

منهجية البحث العلمي-الجزء النظري-

إن الباحث في ميدان العلوم الإنسانية بمختلف فروعها يسعى دائما لمعرفة تفسير السلوك الإنساني الذي يعتبر محطة بحث في ميدان العلوم القانونية التي تقوم أساسا على ضبط السلوك الإنساني، وهو الأمر الذي يجب يبنى على أسس علمية صحية حتى نصل إلى نتائج علمية دقيقة من وراء عملية البحث.

لأجل ذلك تشكل منهجية البحث العلمي المسلك القويم للباحث لتلافي النتائج الجزافية أو غير الدقيقة، من خلال خطوات مدروسة تمكن الباحث من معالجة إشكالية بحثه تحقيقا لأهداف محددة.

وللتعمق في منهجية البحث العلمي في شقها النظري ارتئينا تقسيم هذا الفصل الأول إلى أربعة مباحث، نتناول في المبحث مفهوم البحث العلمي، ثم مفهوم منهجية البحث العلمي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فسنتطرق فيه إلى مناهج البحث العلمي والمبحث الرابع سنتطرق فيه إلى أدوات البحث العلمي.

المبحث الأول

مفهوم البحث العلـــــمي

لقد أجمع الفقه على أن الإنسان ذو العقل المنظم والسليم لا يقتنع بصدق أي حكم إلا بعد التحقق منه والتدقيق فيه، وإقامة الحجة والبرهان عليه، وهذا هو في الحقيقة فحوى البحث العلمي الحقيقي.

على هذا الأساس لابد لنا من التطرق في هذا المبحث إلى تعريف البحث العلمي في المطلب الأول، ثم إلى أنواع البحث العلمي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

نتطرق في البداية إلى تعريف البحث العلمي وبيان خصائصه المميزة له في الفرع الأول، ثم إلى أهدافه ووظائف البحث العلمي في الفرع الثاني، ثم نتطرق إلى أهمية البحث العلمي في الفرع الثالث.

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي وبيان خصائصه

نتطرق أولا إلى تعريف البحث العلمي ثم إلى بيان خصائصه ثانيا.

أولا: تعريف البحث العلمي

إن كلمة البحث العلمي تتكون من مصطلحين:

الأول: هو "**البحث**" ومعناه التفتيش والتقصي والتحري والتنقيب.

والبحث هو تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى كاتب البحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جيدة، بحيث تدعم المعلومات السابقة وتصبح أكثر نقاء ووضوحا وهو عملية استقصاء منظمة ودقيقة لجمع الشواهد والأدلة بهدف اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة أو تكميل ناقص أو تصحيح خطأ، على أن يتقيد الباحث باتباع خطوات البحث العلمي وأن يختار المنهج والأدوات اللازمة للبحث وجمع المعلومات[1].

أما المصطلح الثاني "**العلمي**" نسبة إلى العلم والذي هو ممارسة إنسانية وفعالية حية نامية ومتطورة دائما، التقدم مفطور في صلبه[2]، فهو أداة الباحث للمعرفة والإجابة على مختلف الأسئلة المتجددة التي تدفع الإنسان للتقدم المتجدد.

[1] -محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، سنة 2018، ص 17.

[2] - يمني طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي، مؤسسة هنداوي للنشر، المملكة المتحدة، سنة 2017، ص 41.

والعلم هو ابداع انساني، فكل شيء في عالم الإنسان متغير ومتطور فليس نسق العلم بناء مشيد أو كاشفا عن حقائق مطلقة بل هو نسق من فروض ناجحة، كل فروض انجح من سابقتها وأجدر وأقدر على الوصف والتفسير والتنبؤ والسيطرة لتلافي أخطاء سابقة[1].

وعليه يعرف البحث العلمي على أنه:" مجموعة من البيانات المنظمة والمحددة التي تتعلق بموضوع أو مسألة معينة ودائما تكون مرتبطة بالعلم وأساليب العلم المختلفة"[2].

والبحث العلمي هو :" حزمة من الطرق والخطوات المنظمة والمتكاملة تستخدم في تحليل وفحص معلومات محددة واكتشاف حقائق معينة عن طريق المعلومات الدقيقة والشواهد والأدلة شريطة أن تكون في إطار قوانين ضابطة ومنهجية واضحة بهدف الوصول إلى نتائج جديدة، وهذه الطرق تختلف باختلاف أهداف البحث العلمي ووظائفه وخصائصه وأساليبه"[3].

ثانيا: خصائص البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص والتي نجملها فيما يلي:

1-الموضوعية:

وتعني الموضوعية التجرد من جميع الأهواء والنزوات الذاتية والشخصية للباحث والتقيد بدراسة الموضوع بطريقة حيادية للوصول إلى نتائج معرفية علمية خالصة.

فالباحث يجب عليه أن يكون حياديا في بحثه متجردا من ذاتيته ناقلا للحقائق والمعطيات كما هي في الواقع وألا يخفي الوقائع التي لا تتفق مع وجهة نظره وأحكامه المسبقة[4].

ولعل خاصية الموضوعية تشمل كافة خطوات البحث، فالبحث العلمي لا مجال فيه للمشاعر والآراء الشخصية أو الذاتية التي قد تؤثر على دقتـه وقيمة النتائج المتوصل إليها.

2-المنهجية:

البحث العلمي أسلوب منظم ومضبوط ودقيق وفق أساليب وأدوات مدروسة وليس وليدة الصدفة، ولعل هذا ما يجعل البحث العلمي يتميز بخاصية الثقة في النتائج المتوصل إليها والتي جاءت تفسيرا للظواهر بطريقة مؤسسة علميا وليس ارتجاليا.

---

[1]–يمني طريف الخولي، المرجع السابق، ص 41.

[2] -مصطفى فؤاد عبيد، مهارات البحث العلمي، مركز البحوث والدراسات المتخصصة، الطبعة الثانية، إسطنبول، سنة 2022، ص 11.

[3]-محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، المرجع السابق، ص 17.

[4] -محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، المرجع السابق، ص 21.

4-الحركية والتجديد:

البحث العلمي حركي ومتجدد تماشيا ومختلف المستجدات التي تطرأ في الواقع حيث يحاول من خلال معطيات معينة الباحث العلمي إيجاد تفسيرا للإشكالات التي تثيرها والتي قد لا تتوافق مع التفسيرات السابقة المتوصل إليها.

فالبحث العلمي ينطوي دائما على تجديد وإضافات في المعرفة عن طريق استبدال المعرفة القديمة بمعارف جديدة، فالبحث العلمي يواكب التطور في جميع المجالات، السياسية، الاقتصادية، الاقتصادية...إلخ

5-العلية والسببية:

يعرف السبب بأنه مجموعة من الشروط وكل أنواع الظروف التي متى تحققت ترتبت عنها نتيجة مطردة[1]، فالبحث في تفسير الظواهر، والوقوف عند السبب في وجودها والكشف عن العلاقة التي تربط بين السبب والنتيجة، فلكل ظاهرة أسباب أوجدتها، فكلما توفرت أسباب معينة في ظروف معينة فإنها تؤدي إلى أحداث معينة، ويقصد بالسببية الكشف عن العلاقات المطردة الثابتة بين الظواهر وتفسيرها وضبط المتغيرات وتعليل النتائج والأحكام المستخلصـــة من ذلك.

الفرع الثاني: أهداف البحث العلمي ووظائفه

نتطرق أولا إلى أهداف البحث العلمي ثم إلى وظائفه.

أولا: أهداف البحث العلمي

للبحث العلمي أهداف مختلفة حسب الغرض من إجراء البحث، والجهة المستفيدة منه، ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

1-إيجاد حل للمشكلات:

إن البحث العلمي يسعى وراء الحقيقة ويحاول التقصي والتنقيب عنها وكشف أغوارها والتعرف على الظواهر والأحداث وأسبابها بدراسة آلية حدوثها، ذلك كله بغرض فهمها بشكل علمي للوصول إلى نتائج علمية للمشكلة المدروسة.

ولعل ذلك كله يقود الإنسان لحل لمختلف المشاكل التي يوجهها والصعوبات التي تعيق تطوره، مثل اختراع الهاتف والانترنت والكمبيوتر...إلخ كل هذه الوسائل نتاج بحث علمي غايته تسهيل التواصل ونقل المعلومات بشكل أسرع.

[1] - محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، المرجع السابق، ص 21.

2-اكتشاف المجهول والحصول عل معرفة جديدة:

البحث العلمي لا يهدف فقط إلى التحقق من المعرفة القديمة بل يسعى أيضا إلى تقصي واثبات معرفة جديدة، فالبحث العلمي أحد أهدافه هو اكتشاف الحقائق المجهولة والتعرف على المشكلات والأمراض والتحديات التي تواجه المجتمع وتحليلها وذلك لمواجهتها في الحاضر وتقديم مقترحات للوقاية منها في المستقبل[1].

إن هدف البحث العلمي هو التعرف على مستجدات العلوم، وذلك باستخدام أسلوب الشك، وحسب الاطلاع على المعارف القائمة في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع في كافة المجالات.

إن أهداف البحث العلمي هي إحدى الخطوات المهمة في سبيل إعداد الأبحاث العلمية وهي تعبر عن الغاية من البحث أو ما يصبو إليه الباحث العلمي من الأطروحة أو الرسالة المقدمة في مجال التخصص الذي درسه، وعليه يجب على كل باحث في نطاق بحثه أن يحدد الأهداف التي يصبو إليها قبل مباشرة البحث.

ثانيا: وظائف البحث العلمي

للبحث العلمي عدة وظائف نجملها فيما يلي:

1-التشخيص والوصف:

يقصد بالوصف رصد وتسجيل ما نلاحظه من وقائع وظواهر وما ندركه بينها من علاقات متبادلة وتصنيفها وتحديد خصائصها، وقد يكون الوصف كيفي يعتمد على الألفاظ والكلمات وقد يكون كمي يعتمد على الأرقام والمؤشرات الحسابية[2].

ويقصد بالوصف هو مجموعة الملاحظات التي يتم استخدامها لتصنيف المواد التي يريد الباحث تطبيق البحث عليها، وتعد من أهم أهداف البحث العلمي والذي يستطيع الباحث من خلالها إثبات صحة النظرية من عدمها، كما أن الوصف يساعد الباحث في صياغــة الفرضيات وتفسير الظواهر.

2-التنقيب:

من وظائف البحث العلمي التحري والتنقيب والتقصي عن المعلومات واستكشاف الحقائق وجمع الأدلة والبيانات حولها، فالبحث العلمي تساؤل منطقي ومحاولة للحصول على إجابة على هذا التساؤل باستخدام النهج العلمي وناتج البحث العلمي هو المعرفة العلمية[3].

---

[1] -مدحت أبو النصر، قواعد ومراحل البحث العلمي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الثانية، مصر، سنة 2004، ص 25.

[2] - مدحت أبو النصر، نفس المرجع، ص 25.

[3] - مدحت أبو النصر، نفس المرجع، ص 25.

3-التفسير:

إن الهدف الأساسي من عملية الوصف هو تحقيق معرفة جديدة والهدف الأساسي من عملية التفسير هو تحقيق الفهم للظاهرة أو المشكلة بمعنى كيف حدثت الظاهرة وأسبابها ونتائجها بناء على التشخيص والتنقيب[1]، حيث يكون التفسير هو التحديد الكامل للظاهرة، فمن خلاله يقوم الباحث بشرح الظاهرة التي يدرسها، ويعمل على ذكر الأسباب التي أدت إلى حدوثها.

4-التنبؤ:

يشكل التنبؤ أو الاستقراء هدفا للعديد من الدراسات العلمية التي تراقب التطور الزمني للظواهر الاجتماعية أو تلك التي تدرس العلاقات بين العوامل المختلفة في المجتمع ومدى تأثيرها على بعضها البعض[2].

6-التحكم والضبط:

نظرا لطبيعة العمل البحثي فإن قدرته على اكتشاف الأنماط الاجتماعية والتنبؤ استناد لبيانات ومعلومات مجموعة بشكل علمي ودقيق يصبح الضبط والتحكم والتخطيط أحد وظائف البحث العلمي الأساسية[3]، وعليه من خلال البحث العلمي يقوم الباحث بالتأكد من الظواهر مختلف أشكالها وانماطها والحفاظ عليها حتى تكون دائما مضبوطة ودقيقة.

الفرع الثالث: أهمية البحث العلمي

لم يكن الإنسان ليصل إلى ما وصل إليه اليوم لولا البحث العلمي الدقيق والمنظم والمضبوط وفق المعايير المنهجية المعتمدة من ملاحظة المشكلة والإحساس بها إلى النتائج المستخلصة من عملية البحث.

وعليه يتسع نطاق أهمية البحث العلمي كأداة تمكننا من تفسير مختلف الظواهر الإنسانية والمضي قدما نحو الأمام، ونعدد هذه الأهمية كالتالي:

-ضمان استمرارية التطور العلمي وتقدمه ما يعني تطور المجتمع وتلبية مختلف متطلباته في شتى الميادين.

-المساهمة في إحياء المواضيع القديمة بالتحقيق فيها وتطويرها وصولا إلى اكتشافات جديدة على اعتبار أن البحث العلمي تراكمي.

-يتيح البحث العلمي للباحث الاعتماد على نفسه في اكتساب المعلومة ويعوده على الصبر في ميدان البحث وشتى الميادين الأخرى في حياته.

---

[1] - مدحت أبو النصر، قواعد ومراحل البحث العلمي، المرجع السابق، ص 25.

[2] -ريما ماجد، منهجية البحث العلمي، مؤسسة فريدريش ايبرت، بيروت، سنة 2016، ص 16.

[3] - ريما ماجد، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 16.

-يجعل البحث العلمي من الباحث شخصية مختلفة من حيث التفكير والسلوك.

-يساعد البحث العلمي الباحث في شتى ميادين العلوم على التعمق في الاختصاص.

المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي

تمتلك البحوث العلمية أهمية كبيرة في أغلب المجتمعات، بحيث تقدم البحوث العلمية مستويات عالية من المعرفة وتساعد على التوصل بحلول لعدد كبير من المشكلات، فضلا عن توفر الحقائق الموضوعية حول المشكلات والظواهر المراد دراستها.

ويعد مجال البحث العلمي واسعا بحيث يغطي جميع مناحي الحياة وحاجيات الإنسان، ومن ثمة تنوعت البحوث العلمية بحسب الزاوية أو المعيار التي ينظر منها إليها.

وعليه تصنف البحوث العلمية بحسب الغرض إلى بحوث نظرية وتطبيقية، وتصنف من حيث المنهج إلى بحوث وثائقية وبحوث ميدانية، وتصنف بحسب التخصص أثناء المسار الجامعي إلى بحوث تقام أثناء مرحلة التدرج وبحوث الدراسات العليا.

ولعل ما يهمنا في هذا المقام البحوث التي تقام أثناء مرحلة التدرج الجامعي ومرحلة ما بعد التدرج والتي توصف على أنه بحوث أكاديمية وتقابلها البحوث غير أكاديمية والتي يختص بها أفراد ومؤسسات عامة أو خاصة لحل مختلف المشكلات التي تواجههم أثناء تأدية مهامهم.

الفرع الأول: البحوث العلمية الأكاديمية

وهي البحوث التي تجرى في المؤسسات الأكاديمية المختلفة سواء كانت خاصة أو عامة والقائمة على البحث العلمي البحت القائم على الفرضيات والتحليل واستخلاص النتائج.

وتعتبر الجامعات والكليات والمعاهد ومراكز البحث العامة أو الخاصة مجالا خصبا لهذا النوع من البحوث التي توصف بالأكاديمية، والتي تنقسم إلى:

أولا: البحث التدريبي أو البحث الصفي

يقوم بهذا النوع من البحوث الطلبة في الجامعات والمعاهد، خلال مرحلة التدرج لغرض تدريبهم على كيفية إعداد البحوث العلمية، من الناحية الشكلية والموضوعية حيث يتعود الطالب في هذا المستوى على التفكير العلمي السليم الممنهج، وكيفية جمع المعلومات والمعارف الضرورية وكيفية استيعابها لإعداد بحثه العلمي.

ويقوم بهذا النوع من البحوث الطلبة في الجامعات والمعاهد طيلة فترة مشوارهم الجامعي، خلال مرحلة التدرج وما بعدها بصفة دورية في مختلف المقاييس المقررة للدارسة والبحث، وذلك لغرض تدريبهم على

كيفية إعداد البحوث العلمية من الناحية الشكلية والموضوعية، حيث يتعود الطالب على كيفية اختيار الموضوع ضمن المواضيع المقترحة من طرف الأستاذ وكيفية جمع الوثائق العلمية والاطلاع عليها ووضع خطة وفقا لمعايير علمية.

كما يكتسب الطالب لدى إنجازه هذا النوع من البحوث، المعرفة الكافية التي تساعده في تحرير البحوث من مستوى عالي في المستقبل كأطروحة الدكتوراه، وذلك باستعمال أسلوب علمي إذْ يتدرب الطالب هنا على كيفية اجراء البحث بإتباع خطوات الطريقة العلمية في البحث وتطبيق الإرشادات والتوجيهات التي تلقاها خلال مشواره الدراسي.

ثانيا: بحث الماستر

هو بحث يقوم الطالب الباحث به في مرحلة الماستر أعلى درجه من البحث الصفي وأكثر تعمقا، غرضه إضافة الجديد من المعارف وتمكين الباحث من توسيع معارفه، واختبار ذكائه وموهبته طيلة سنوات الدراسة التي قضاها، كما يظهر مدى استعداد الطالب لمواصلة البحث والتأليف تحضيرا لإعداد بحث الدكتوراه.

ثالثا: بحث الماجستير

يتعلق بحث الماجستير بطلبة النظام الكلاسيكي في مرحلة ما بعد التدرج، وهو البحث الذي يعده طالب الدارسات العليا ما بعد التدرج من أجل حصول على درجه الماجستير، حيث تعد هذه الأخيرة مرحلة دارسيه أعلى تلي مرحله الليسانس، وهي بمثابة تحضير للطالب مستقبلا للحصول على درجه الدكتوراه، ويعتبر بحث تخصصي، يضيف معرفة جديدة إلى المعارف السابقة وتكون تجارب الباحث أكثر عمقا وتوسعا، وتعتبر الانطلاقة الأولى للتأليف.

رابعا: بحث الدكتوراه

يعتبر بحث الدكتوراه أعلى بحث تخصصي أكاديمي يخوض فيه الباحث في مشواره العلمي بالمؤسسات التعليمية الجامعية يكلل بالحصول على شهادة الدكتوراه، حيث يستمر هذا البحث لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

ولعل الباحث ببلوغه هذا المستوى العلمي-درجة الدكتوراه-يكون قد تدرب على استخدام أدوات البحث العلمي كافة وتمكن منها بالقدر الذي يؤهله للخوض في مواضيع أخرى تثير اهتمامه في دائرة الاختصاص العلمي الذي ينتمي إليه.

الفرع الثاني: البحوث العلمية غير أكاديمية

وهي البحوث المتخصصة خارج نطاق المؤسسات الجامعية، حيث البحث العلمي متطور ومستجد غير محصور بمكان ولا زمان معين حيث تستأثر بالمستجدات الطبيعية والإنسانية التي تثير إشكالات تستوجب حلول علمية.

ولعل هذه البحوث العلمية غير الأكاديمية وفق هذا المنظور تنفذ وتتم في مختلف المؤسسات والدوائر المختلفة العامة والخاصة بهدف تطوير أعمال هذه المؤسسات ومعالجة مختلف المشاكل التي تثيرها التحديات التي قد تعترض طريق هذه المؤسسات، فهي إذن أي البحوث غير أكاديمية أقرب ما يكون إلى البحوث التطبيقية العملية وليس النظرية مثلما هو عليه الحال بالنسبة للبحوث الأكاديمية.

وعليه فالبحوث الأكاديمية هي البحوث التي يقوم بها الباحث لغرض اشباع حاجته وتوسيعها وتوضيح غموض ظاهرة ما دون النظر إلى مدى تطبيق نتائجه في الميدان، بحيث يكون الدافع وراء هذا البحث هو السعي وراء الحقيقة وتطوير المفاهيم النظرية ومحاولة الوصول إلى معارف جديدة بغض النظر عن الفوائد البحث العلمي ونتائجه ومدى تطبيقه في الواقع العملي، هذا على خلاف البحوث العلمية غير أكاديمية أو التطبيقية التي تهدف إلى إيجاد حل لمشكلات قائمة لدى المؤسسات أو التوصل لعلاج موقف معين اعتمادا على تجارب ودراسات ميدانية للتأكد من مدى امكانية تطبيق النتائج على أرض الواقع[1].

[1] -محمود احمد درويش، مناهج البحث في العوم الإنسانية، المرجع السابق، ص 41.

المبحث الثاني

مفهوم منهجية البحث العلـــــــمي

تهدف منهجية البحث العلمي إلى تحرير الطالب من الجمود الفكري والدفع به قدما نحو الإبداع العلمي السليم الممنهج لإيجاد حل لمختلف الظواهر الطبيعية والإنسانية، لذلك ترتبط المنهجية ارتباطا وثيقا بالبحث العلمي الدقيق والمنظم والحقيقي.

بناء على ذلك سنتناول في هذا المبحث الثاني من الدراسة الذي قسمناه إلى مطلبين تعريف المنهجية في المطلب الأول، ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى بيان أهمية منهجية البحث العلمي مع ابراز نطاق علاقتها بالعلوم القانونية محاولـة ربط الدراسة بأحـد مجالات العلوم الإنسانية البحثية.

المطلب الأول: تعريف منهجية البحث العلمي وبيان مقوماتها

لقد استخدمت كلمة المنهجية لأول مرة على يد الفيلسوف اليوناني "كانط" عندما قسم المنطق إلى قسمين هما مذهب المبادئ الذي يهتم بالبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة وعلم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم وبتحديد الطريقة التي يتكون بها أي علم من العلوم[1].

ولعل الكثير من الفقهاء ينسبون بداية استخدام منهجية البحث العلمي بشكل صحيح إلى الغرب وبالتحديد إلى العالم الإنجليزي "فرنسيس بيكون" خلال عصر النهضة الأوربية، غير أن الواقع بعد التدقيق والتمحيص يجد أن علماء الحضارة الإسلامية كان لهم فضل السبق في استعمال منهجية البحث العلمي والتأسيس لأدواتها المعروفة من خلال استعمال المنهج التجريبي في بحوثهم في تلك المرحلة[2].

وتعتبر المنهجية فرع من فروع الابستمولوجيا-علم المعرفة أو فلسفة العلوم-كأداة علمية للإجابة على مختلف الإشكالات التي تستثير العقل البشري وفق ضوابط ومقومات محددة تقود الباحث للمعرفة الحقيقية.

وفق هذا المنظور سنتناول في هذا المطلب الذي قسمناه إلى فرعين تعريف المنهجية البحث العلمي في الفرع الأول، ثم نتطرق إلى مقومات منهجية البحث العلمي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف منهجية البحث العلمي

المنهجية هي الطريقة أو المسلك الذي يسلكه العقل الإنساني في تفكيره لإيجاد حل لمشكلة أو معضلة تواجهه في حياته من خلال مجموعة من الخطوات والأدوات المدروسة والمضبوطة.

وتعرف منهجية البحث العلمي في نظر الفقه على أنها:" الوسيلة التي عمد عليها الباحث لإنجاز بحثه وتحقيق هدفه والتي عمد إلى تحديدها مسبقا"[3]، فالمنهج العلمي للبحث هو أنجع وسيلة لمواجهة الواقع والتعامل معه.

---

[1] - صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، سنة 2010، ص 10.

[2] -للمزيد من التفصيل أنظر في هذا المعنى: عامر إبراهيم قندلجي، منهجية البحث العلمي، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2013، ص 11/ 12.

[3] - عامر إبراهيم قندلجي، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص10.

في هذا الصدد يقول "فوراستيه":" إن للمنهج العلمي مدى يمتد من العالمِ إلى الإنسان المتوسط ومن الميكانيك المَوجية إلى الأحداث المبتذلة في الحياة اليومية، فليس هناك مجالان منفصلان بين مجال العلم ومجال الحياة، فالمنهج العلمي ليس تقنية خاصة بذوي الاختصاص كما يختص خبراء التأمين بنظام الاحتمالات والقضاة بالقانون وعلماء الآثار بالهيروغليف، بل هو أحد الوسائل المعطاة لكل انسان وأكثر هذه الوسائل سهولة وضمانا لمعرفة العالم الذي انتظم فيه الإنسان، الكون، الأرض، والنبات والحيوان والأشخاص"[1].

الفرع الثاني: مقومات منهجية البحث العلمي

إن البحث العلمي هو نتاج تفكير انساني قائم على منهج علمي معين وليس محض صدفة أو خيال، لذلك يستند البحث العلمي على المنهجية العلمية المضبوطـــة والدقيقة والتي من مقوماتها وعناصـــــرها ما يلي:

-تتسم منهجية البحث العلمي بالتكامل والوضوح في الأهداف ورسم حدود البحث ابتداء من مشكلة البحث حتى الخاتمة.

-تستوجب منهجية البحث العلمي الوقت الكافي والإلمام الوافي بعناصر البحث والإشكالية التي يثيرها البحث العلمي.

-الاعتماد على الآراء والأفكار الأصلية من حيث المصدر والتي تكون متصلة ومسندة.

-الوضوح في طرح الأفكار والانسجام بين أجزاء ومراحل البحث.

-المراجع الكافية الملمة بالموضوع.

-الالتزام بالموضوعية والحياد في معالجة كل أجزاء البحث من البداية إلى النهاية.

المطلب الثاني: علاقة منهجية البحث العلمي بمجال العلوم القانونية

إن للمنهجية أهمية بالغة في مجال البحث العلمي وتظهر أهميتها في مجال العلوم الإنسانية بصفة خاصة، حيث يشكل مجال العلوم القانونية أحد الميادين البحثية التي تستوجب منهجية علمية دقيقة بالنظر لطبيعة الإشكالات التي تبحث عن حلها والآثار المترتبة بالنسبة للسلوك الإنساني.

بناء على ذلك سنتطرق في الفرع الأول من هذا المطلب إلى علاقة منهجية البحث العلمي بالعلوم القانونية ثم إلى أهمية المنهجية في مجال العلوم القانونية.

[1] - يمني طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي، المرجع السابق، ص 11، 12.

الفرع الأول: مدى العلاقة بين المنهجية والقانون

يهتم القانون بضبط السلوك الإنساني على نحو ملزم حفاظا على أمن واستقرار المجتمع، ولعل السلوك الإنساني متغير ومتطور يستوجب قي كل مرة إعادة معالجة تقويمية وفق مقتضياة الحال ومتطلبات المجتمع بتغير الزمان والمكان.

وإطار صياغة النصوص القانونية أو محاولة فهم مقتضاها لتطبيقها تطبيقا سليما ينتج أثره نكون بصدد عمل فكري انساني يهدف إلى حل معضلة قانونية معينة، وفق هذا المعنى يكون التفكير الإنساني في هذا الصدد منهجا علميا قانونيا.

وعليه تتصل منهجية البحث العلمي بمجال العلوم القانونية اتصالا وثيقا تساعد وترشد الباحث القانوني باختلاف أصنافه في شأن مسألة معينة لحل قانوني فعال ومنطقي.

الفرع الثاني: أهمية المنهجية القانونية

تظهر أهمية المنهجية في المجال القانوني كأداة تفكير وتنظيم وتخطيط وتنفيذ وفن وأبداع، تستعمل مجتمعة كوسائل لإعداد طلاب الحقوق لبحوثهم وممارسة مهامهم القانونية لاحقا، كما يستعملها رجال القانون أثناء قيامهم بواجباتهم[1].

فالمنهجية من الناحية القانونية في إطار الدراسات الأكاديمية هي وسيلة لاكتساب الطالب الأسلوب والطريقة العلمية والمنطقية في التعامل مع المواضيع القانونية رغم تعددها وتشعبها بأسلوب بسيط[2]، فهي أسلوب منظم للتفكير وتتجلى أهمية المنهجية القانونية في أنها:

-تعود الطالب على ترتيب وتنسيق أفكاره وتقديمها بشكل منطقي.

-تعود الطالب على الأسلوب القانوني من خلال استخدام المصطلحات القانونية في بحثه مما يمكنه من الدقة والاختصار في بحثه.

فالمنهجية القانونية إذن هي الصيغة أو الأسلوب في ترتيب الأفكار، ودراسة الوقائع والمسائل القانونية، وإخضاعها للامتحان والتحليل بما يضمن التوصل إلى نتائج أو حلول قانونية صحيحة ومنطقية.

لذلك فالمنهجية تعلم الباحث القانوني كيف يفكر وكيف يبحث وكيف يكتب، كما أن المنهجية القانونية هي دراسة للطرق والمناهج التي يجب على رجل القانون إتباعها وكذا عملية تطبيق القانون للتمكن من إيجاد حلول للمشاكل القانونية.

---

[1] - صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، المرجع السابق، ص 9.

[2] -صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، المرجع السابق، ص 25/24.

المبحث الثالث

مناهج البحث العلمـــــــــــي

تتنوع مناهج البحث العلمي بتنوع فصول البحث ومقتضياته، وكلها تهدف إلى تحقيق التطور والتقدم في العلوم كافة، وفيما يلي سوف نتحدث بالتفصيل عن أهم مناهج البحث العلمي التي يمكن يستعملها الباحث في بحثه العلمي من خلال ثلاث مطا

المطلب الأول: المنهج التاريخي

نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف، أهمية، خطوات، مميزات، وتقدير ونطاق تطبيق المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية.

الفرع الأول: تعريف المنهج التاريخي وبيان أهميته

نتطرق بداية إلى تعريف المنهج التاريخي ثم إلى بيان أهميته.

أولا: تعريف المنهج التاريخي

المنهج التاريخي هو ذلك المنهج الذي لا ينفصل عن التاريخ فهو أداة علم التاريخ في تحقيق ذاته وأداته في الوصول إلى التعميمات أو القوانين التي تفيد التنبؤ بالنسبة للمستقبل، حيث يعتبر المنهج التاريخي الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث والحقائق الماضية في فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعـــداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيـه وتخطيط المستقبل[1].

والمنهج التاريخي هو المنهج الذي يعتمد على إحياء الماضي من جديد ويتم هذا الأمر من خلال جمع الأدلة والمعلومات الكافية حول الموضوع وإعادة دراسته، ليتم بعد ذلك عرض النتائج بشكل صحيح، والتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والبراهين العلمية الواضحة، فهو عبارة عن تحليل للظواهر والأحداث التي جرت في الزمن الماضي ومقارنتها بالأحداث التي تجري في الزمن الحاضر، حتى يكون للباحث في بحثه ودراستـه في شتى الميادين البحثيـة إمكانية للتنبؤ بالمستقبـل.

ثانيا: أهمية المنهج التاريخي

للمنهج التاريخي أهمية بالغة في مختلف البحوث العلمية حيث يعتبر منهجا لا غنى عنه في رسم معادلة المستقبل وبيان ذلك كالتالي:

-يساهم المنهج التاريخي في حل المشكلات الحالية من خلال إسقاطها على مشكلات حدثت في الزمن الماضي.

[1] -بلقاسم سلاطنية وحسان جيلالي، المناهج الأساسية في البحوث الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، سنة 2012، ص 63/62.

-يساهم المنهج التاريخي في تسليط الأضواء على وقائع وأحداث حدثت في الزمن الماضي، وأحداث ووقائع ستقع في المستقبل.

-يسمح المنهج التاريخي بإعادة تقييم البيانات بالنسبة لفروض معينة، لم تظهر في الزمن الماضي وظهرت في الزمن الحاضر، وذلك من خلال استخدام وسائل البحث الحديثة.

الفرع الثاني: خطوات المنهج التاريخي وأهم مميزاته

نتطرق بداية إلى خطوات المنهج التاريخي ثم إلى أهم مميزاته كالتالي:

أولا: خطوات المنهج التاريخي

-تحديد مشكلة البحث التاريخية، وتوضيحها وصياغتها بطريقة جيدة وواضحة خالية من الغموض. -يجب أن تعبر هذه المشكلة عن علاقة بين متحولين أو أكثر على الأقل.

-يجب على الباحث أن يقوم بتحديد البعد الزماني والمكاني للمشكلة التاريخية التي يريد أن يدرسها.

-يجب على الباحث أن يقوم بجمع البيانات اللازمة لبحثه والتأكد من مدى صحتها وعدم تناقضها وتحليلها لأجل عملية اسقاطها على عينة الدراسة.

- تدوين نتائج البحث التي يتوصل إليها الباحث من خلال بحثه العلمي.

-ثم يقوم الباحث بعرض النتائج التي يتوصل إليها تبعا لأهداف البحث وأسئلته.

ثانيا: مميزات المنهج التاريخي

يتميز المنهج التاريخي بعدد من المميزات التي تميزه عن غيره من المناهج العلمية المعروفة في البحث العلمي، ونجمل أهمها كما يلي:

-المنهج التاريخي يتبع الأسلوب العلمي، لذلك فإن الباحث بصدده يقوم بإتباع يتبع خطوات البحث العلمي بشكل متسلسل من شعور بالمشكلة إلى تحديدها إلى صياغة فرضيات الملائمة والمناسبة لها.

-الباحث في المنهج التاريخي يعتمد على المصادر لجمع البيانات، ويعد هذا الأمر أمر جيدا في حال قام الباحث بالتأكد والتحقق من صحة الوثائق.

الفرع الثالث: تقدير المنهج التاريخي ونطاق تطبيقه في العلوم القانونية

نتطرق في البداية إلى تقدير وتقييم المنهج التاريخي، ثم إلى نطاق تطبيقه في مجال العلوم القانونية

أولا: تقدير المنهج التاريخي:

يعاب على المنهج التاريخي بأن المعرفة التاريخية ليست معرفة كاملة ومحققة في جميع الاحوال، وذلك لأن الوثائق التاريخية من المستحيل أن تضم كافة التاريخ الإنساني وتسرده بصدق وموضوعية، فما كما هو معروف التاريخ يكتبه المنتصر دائما، بالإضافة إلى أن المصادر التاريخية قد تتعرض خلال السنوات الطويلة إلى التلف والتزوير والإهمال في بعض الأحيان مما يجعل الاعتماد عليها مساس بالحقيقة التي يتوخاها الباحث، فقد تضيع أجزاء من الحقيقة بسبب ذلك وبالتالي قد تفقد الحقيقة جزءا من مصداقيتها مما يجعل أمر تعميم نتائجها أمر صعب للغاية في كثير من الأحيان.

ثانيا: نطاق تطبيق المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية

يضطلع المنهج التاريخي بدور هام وأساسي في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية التي تتمحور حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية المتطورة والمتغيرة باعتبارها وقائع وأحداث إنسانية في الأصل، حيث بواسطة المنهج التاريخي يمكننا من التعرف على الاحكام والنظريات القانونية القديمة والماضية مثل النظام القانوني الإغريقي والروماني والإسلامي...إلخ

فالمنهج التاريخي للباحث القانوني عونا في مجالات الكشف عن الحقائق التاريخية والنظم والأصول، ويساعده على إجراء المقارنات بين النظم القانونية عبر التاريخ للاستفادة من ذلك في تجنب السلبيات وتطوير الإيجابيات بناء على خبرة الماضي.

المطلب الثاني: المنهج الوصفي

نتطرق في هذا المطلب من خلال ثلاث فروع إلى: تعريف، أهمية، خطوات، مميزات، وتقدير ونطاق تطبيق المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية.

الفرع الأول: تعريف المنهج الوصفي وبيان أهميته

نتطرق في البداية إلى تعريف المنهج الوصفي ثم إلى بيان أهميته كالتالي:

أولا: تعريف المنهج الوصفي

ويسمى أيضا بالمنهج المسحي وهو عبارة دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة ما وفي مكان معين وفي الوقت الحاضر، وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة[1].

إن المنهج الوصفي هو العمود الفقري في تصميم أي بحث، فهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة أو الاستفسارات التي يثرها موضوع البحث، وهو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد للحصول على نتائج عملية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية.

ثانيا: بيان أهمية المنهج الوصفي

يلجأ الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي حين يكون على علم بأبعاد أو جوانب الظاهرة التي يريد دراستها نظرا لتوفر المعرفة بها من خلال بحوث استطلاعية سابقة يبني عليها معرفته الأولية ولكنه يريد التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر الظاهرة تفيد في تحقق فهم أفضل لها، وذلك بوصف الظاهرة وصفا دقيقا والتعبير عنها كيفيا (أي وصفها وتوضيح خصائصها)، أو كميا (إعطائها وصفا رقميا يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها)، ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

ويعد المنهج الوصفي من أكثر واهم مناهج البحث الاجتماعي ملائمة لدراسة الواقع الاجتماعي وهو يشكل الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع إذ يمكننا من الإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع فنصف بكل دقة كافة ظواهره وسماته[2].

الفرع الثاني: خطوات المنهج الوصفي

في البداية يقوم الباحث بتحديد مشكلة بحثه الرئيسية، ويبدأ بالبحث وجمع البيانات عنها، ومن ثم يقوم الباحث بصياغة مشكلة بحثه على شكل سؤال أو عدة أسئلة.

[1] -محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، المرجع السابق ص 118.

[2] - صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، المرجع السابق، ص 43.

بعد ذلك يقوم الباحث بوضع الفرضيات التي يجب أن تمكنه من حل مشكلة البحث، ومن ثم اختيار الفرضية المناسبة للحل.

بعد ذلك تبدأ مرحلة اختيار عينة الدراسة، ويجب أن يكون الباحث صاحب خبرة في هذا المجال لكي يختار عينة تتناسب مع دراسته، ثم يقوم الباحث بتحديد حجم العينة ومن ثم يقـوم بشرحها.

بعد ذلك يختار أداة الدراسة الملائمة لبحثه العلمي من بين أدوات الدراسة المتعددة كالاستبيان أو الملاحظة أو المقابلة.

بعد ذلك يبدأ الباحث بجمع البيانات المتعلقة ببحثه العلمي بطرق دقيقة ومنظمة، ومن ثم يقوم باستخراج النتائج، ووضع التفسيرات المنطقيـة لها، ومنها يستخلص التعليمـات التي سينشــرها.

الفرع الثالث: تقدير المنهج الوصفي ونطاق تطبيقه في مجال العلوم القانونية

نتطرق أولا إلى تقدير وتقييم المنهج الوصفي، ثم إلى بيان نطاق تطبيقه في مجال العلوم القانونية.

أولا: تقدير المنهج الوصفي

للمنهج الوصفي مزيا وعيوب نوجز أهمها كما يلي:

1-مزايا المنهج الوصفي:

-يوفر المنهج الوصفي معلومات غاية في الدقة عن واقع الظاهرة أو الأحداث التي قام الباحث بدراستها، كما يسهم المنهج الوصفي في شرح الظواهر المختلفة، والتنبؤ بالمستقبل.

-يساهم المنهج الوصفي في فسح المجالات أمام مختلف الباحثين للدراسة في كافة المجالات من خلال نمط الدراسة المتبع كما يسهم المنهج الوصفي على استخراج العلاقات بين الظواهر القائمة ومن ثم توضيحها.

2-عيوب المنهج الوصفي:

-من الصعب على الباحث المستخدم للمنهج الوصفي أن يعمم النتائج التي يحصل عليها، وذلك لأن المشكلة التي يدرسها مرتبطة بمكان وزمان معينين.

-التنبؤ في المنهج الوصفي أمر صعب للغاية، ويبقى محدودا لأن البحوث تتعرض لعوامل قد تلعب دورا في تغييرها.

-صعوبة عرض واختبار الفروض، وذلك لأن جمع البيانات يتم من خلال الملاحظة.

-قد يجد الباحث صعوبة في تحديد المصطلحات، وذلك لأن اسم المصطلح قد يختلف بين باحث وآخر.

-قد يجد الباحث صعوبة في قياس بعض الخصائص لسبب ما.

-أثناء جمعه للمعلومات قد يحصل الباحث على معلومات خاطئة لذلك يجب عليه التأكد من المعلومات التي يجمعها.

ثانيا: نطاق تطبيق المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية

يقوم البحث الوصفي على جمع الحقائق، والتعميمات مما يزيد الرصيد المعرفي اللازم لفهم الظواهر والتنبؤ بها، وللبحث الوصفي في العلوم القانونية مجال واسع التطبيق في إجراء المسح الاجتماعي لتطوير المنظومة القانونية.

حيث يمر الباحث بعدة مراحل أثناء تطبيقه للمنهج الوصفي من تحديد المشكلة، صياغة فرضية معينة، اختيار عينة معينة، تحديد طرائق جمع البيانات، تصنيف البيانات للمقارنة، اختيار أدوات للبحث كالاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة وأخيرا تحديد النتائج[1].

وتهدف الدراسات في هذا المجال إلى استطلاع الرأي العام حول قضية أو مسألة ذات طابع عام، كما يمكن استعمالها في المجال القانوني مثلا تأثير عقوبة الإعدام على نسبة الجرائم في مجتمع ما، التعرف على أعداد المدمنين على المخدرات لتحديد عدد المؤسسات العلاجية اللازمة لهم.

المطلب الثالث: المنهج التجريبي

نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف، أهمية، خطوات، مميزات، وتقدير ونطاق تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية.

الفرع الأول: تعريف المنهج التجريبي وبيان أهميته

يعرف المنهج التجريبي على أنه تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة لواقعة معينة وملاحظة التغييرات الناتجة في هذه الواقعة ذاتها وتفسيرها[2].

[1] -صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، المرجع السابق، ص 43.

[2] -عامر إبراهيم قندلجي، البحث العلمي واستخدامات مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري، عمان، سنة 2008، ص 141.

فالمنهج التجريبي يبدأ أولا بملاحظة الظواهر أو الوقائع الخارجة عن العقل، ويعقب ذلك وضع الفروض ثم القيام بإجراء التجارب للتثبت من صحة الفرضيات وأخيرا محاولة الوصول إلى القوانين التي تكشف عن العلاقات الموجـودة بين هذه الظواهر.

ويعد المنهج التجريبي من أكثر المناهج استخداما في البحث العلمي، حيث يعتمد المنهج التجريبي على العلمية لكي يثبت الحقائق، ويسن القوانين.

كما يعد المنهج التجريبي من المناهج التي ساهمت في بناء الحضارة الإنسانية بشكل كبير، حيث مر المنهج التجريبي بعدد كبير من المراحل حتى وصل إلى المرحلة الحالية.

الفرع الثاني: خطوات المنهج التجريبي ومميزاته

أولا: خطوات المنهج التجريبي

-الملاحظة وتعد الملاحظة أول مراحل المنهج التجريبي، حيث يلاحظ الباحث واقعة معينة، تتكرر بنفس الأسلوب، وبنفس الشكل الأمر الذي يحفزه على دراستها، حيث يتوجب على الباحث دراستها، والغوص في تفاصيلها لمعرفة إن كانت إيجابية أم سلبية.

-بعد ذلك يقوم الباحث بإجراء عدد من التجارب التي تساعده على اكتشاف وبحث الظاهـرة وأسباب حدوثها ثم وضع الفروض التي تتناسب مع الملاحظة التي لاحظها، حيث تساعد الفروض الباحث إلى اكتشاف الحقيقة التي يبحث عنها، من خلال الإجابات التي يكتشفها عن الأسئلة.

-بعد أن ينتهي الباحث من الملاحظة ووضع الفروض تبدأ المرحلة الأخيرة من المنهج التجريبي وهي التجريب أو تحقيق الفروض، حيث فيها يقوم الباحث من التحقق من صحة الملاحظة التي لاحظها والفروض التي وضعها في البداية، وحتى يكون الفرض صحيحا يجب على الباحث أن يكرر التجربة أكثـر من مرة حتى يتأكد من صحتها.

ثانيا: مميزات المنهج التجريبي

-من خلال المنهج التجريبي يمكن للباحث الجزم بمعرفة أثر السبب على النتيجة من خلال ربط العلاقة السببية وضبط المتغيرات الخارجية ذات الأثر على المتغير التابع.

-يعد المنهج التجريبي من المناهج المرنة، وذلك لأن تعدد التصميمات لهذا المنهج جعلته يتكيف مع كافة الظروف.

الفرع الثالث: تقدير المنهج التجريبي ونطاق تطبيقه في مجال العلوم القانونية

نتطرق أولا إلى تقدير وتقييم المنهج التجريبي ثم إلى نطاق تطبيقه في مجال العلوم القانونية.

أولا: تقدير المنهج التجريبي

- صعوبة تعميم نتائج التجريب المتحصل عليها، وذلك لأن التجريب يتم على مجموعة معينة من الأفراد وليس كلهم.

-التجربة هي وسيلة لإثبات نتائج معينة، وبالتالي فإنها لا تقدم معلومات جديدة.

-إن النتائج ودقتها المتحصل عليها تعتمد بشكل أساسي على الأدوات التي يقوم الباحث باستخدامها في بحثه.

-يشكل ضبط الباحث للعوامل المؤثرة دورا كبيرا في التأثير على النتائج.

-يتم إجراء التجارب في ظروف اصطناعية، وبالتالية معرفة عينة الدراسة أنها تحت التجربة قد تجعلها تغير من تصرفاتها.

-لا يستطيع الباحث استخدام الإنسان في عدد من التجارب، وبالتالي قد يستخدم الحيوانات وبالتالي لا تكون نتيجة التجربة مطابقة للواقع.

ثانيا: نطاق تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية

تعتبر الظاهرة القانونية على اعتبار أنها ظاهرة اجتماعية خاضعة لتطبيق المنهج التجريبي، ولقد كان للمنهج التجريبي الفضل في إرساء العديد من القواعد القانونية المتصلة بالعلاقات الاجتماعية ويسمح بفضل التجربة بضبط الدوافع التي تؤدي إلى وقوع الجريمة وانتشارها.

ففي المنهج التجريبي يقوم الباحث بدراسة متغيرات الظاهرة التي هي أمامه في المختبر أو مكان الدراسة[1]، ففي مجال العلوم الجنائية مثلا يساعد المنهج التجريبي في البحوث العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية منها، وكذا في دراسة وبحث فلسفة التجريم والعقاب.

فالعلوم القانونية هي الميدان الخصب والأصيل لاستخدام هذا المنهج في دراسة الظواهر دراسة علمية وموضوعية صحيحة، فأبحاث الجريمة وعلاقتها بالذكاء والبيئة وتأثير المخدرات وقياس الذاكرة مفيد جدا في علم النفس القضائي، ودراسات السلوك المنحرف وكذلك الحكم في الأدلة المادية كلها أمور تتطلب المنهج التجريبي.

[1] - عامر إبراهيم قندلجي، البحث العلمي واستخدامات مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، المرجع السابق، ص 142.

المطلب الرابع: المنهج المقارن

نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف، أهمية، خطوات، مميزات، وتقدير ونطاق تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية.

الفرع الأول: تعريف المنهج المقارن وبيان أهميته

يصلح المنهج المقارن للتطبيق على كافة العلوم الاجتماعية حيث يرى دوركايم وغيره ام المنهج المقارن هو الأداة الفضلى لبحوث علم الاجتماع[1]، والمقارنة هي دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم لوجه الاختلافات والتشابه في موضوع أو أكثر، فهي بذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين عدد من الظواهر محل الدراسة بقصد الكشف عن دلالتها والاستفادة من أحسنها.

والمنهج المقارن في ميدان العلوم القانونية هو ذلك المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين القانون محل الدراسة وقانون أو عدة قوانين أخرى أو أي نظام قانوني آخر ينتمي إلى مدرسة أخرى، كالشريعة الإسلامية أو النظام الأنجلوسكسوني.

ولعل الهدف من ذلك هو بيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين القانونين الذين ينتميان لمدرستين مختلفتين فيما يتعلق بالمسألة القانونية محل الدراسة، بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة.

كما أن المقارنة التي يقوم بها الباحث تمكنه من أن يضع أمام المشرع أفضل الحلول ليستعين بها إذا ما أراد أن يعدل القوانين القائمة أو تشريع قوانين جديدة.

الفرع الثاني: خطوات المنهج المقارن

تتمثل خطوات المنهج المقارن فيما يلي:

أولا: تحديد مشكلة البحث محل المقارنة

وترتبط بالمشكلة البحثية مشكلة وحدة التحليل أو الوحدة التي يتخذها الباحث كعنصر للمقارنة، فالوحدة قد تكون الدولة، أو القانون، أو الحزب...

[1] -إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2009، ص 177.

ثانيا: تحديد أوجه الشبه والاختلاف

إن المنهج المقارن يساعدنا على معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين النماذج الاجتماعية والنظم القانونية، ويسمح بتحديد مستوى الاحتكاك والانتفاع الحضاري.

إن المنهج المقارن يسمح لنا بمعرفة الإيجابيات والسلبيات في الظواهر محل المقارنة. وتمدنا المقارنة بالتجارب التي تجنبنا الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقعت في بلدان أخرى، وبالمقابل تفيدنا في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى، وهذا ما يسمح بإثراء الجوانب الإيجابية، وتفادي الجوانب السلبية.

الفرع الثالث: تطبيق المنهج المقارن في العلوم القانونية

يعتبر المنهج المقارن المنهج الذي يستخدمه الباحث للمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين اجنبية أو أي نظام قانوني آخر كالشريعة الإسلامية أو القانون الفرنسي لتبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بينهما فيما يتعلق بمسألة قانونية محل البحث بهدف التوصل لأفضل حل لهذه المسألة، حيث يستخدم المنهج المقارن في الدراسات القانونية استخداما واسعا يتيح التعمق في الدراسة والدقة والتحكم في موضوع البحث حيث قد تؤدي هذه الدراسات المقارنة إلى تعديل وتغيير المنظومة القانونية مما يتوافق مع التطورات الحاصلة[1].

كما أن للمنهج المقارن أهمية كبيرة في مجال الدراسات القانونية بحيث أنه يمكن الباحث من الاطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى، ومقارنتها بالنظم الوطنية مما يمكنه من الكشف عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف أو القصور بين هذه النظم وذلك لتمكين المشرع من الاستعانة بأفضل الحلول.

[1] - صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، المرجع السابق، ص 39.

المبحث الرابع

أدوات البحث العلمـــــــــــي

تعد المعلومات والبيانات المصدر الأساسي لبناء البحث العلمي، حيث يقوم الباحث بجمعها من مصادرها المختلفة والتي قد تكون كتباً، أو أبحاثاً متعلقة بموضوع البحث، أو مخطوطات أو غيرها من المصادر المكتوبة وغير المكتوبة، ويمكن الحصول على المعلومات والبيانات عن طريق اتباع طرق مختلفة ومتنوعة تسمى بأدوات البحث العلمي وذلك بحسب طبيعة كل بحث والهدف منـه.

ويقصد بأدوات البحث العلمي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات، وتتحدد طبيعة هذه الأدوات التي يستخدمها الباحث في إنجاز بحثه تبعا لطبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن بين أهمها: العينات، الملاحظات، المقابلات وكذا الاستبيانات.

المطلب الأول: العينة والملاحظة

نتطرق في الفرع الأول إلى العينة كأحد أدوات البحث العلمي ثم نتطرق في الفرع الثاني إلى تعريف الملاحظة كأحد أدوات البحث العلمي.

الفرع الأول: العينة

يمكننا تعريف العينة المستخدمة في البحث العلمي بأنها نموذج يشمل ويعكس جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصل المعني بالبحث تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل الوحدات والمفردات للمجتمع الأصلي على حدة خاصة في صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك الوحدات أو المفردات[1].

إن الحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة بخصوص ظاهرة أو مشكلة ما قد لا يمكن أو لا يساعد على دراسة جميع عناصره، لذلك يلجأ الباحث إلى استخدام أسلوب العينة التي تمثل نموذجا مصغرا لمجتمع الدراسة الذي يصعب على الباحث بل قد يستحيل عليـــه الإحاطة به بالنظر إلى إمكانياتـــه الفكرية والمادية والبدنيـــة.

وعليه يعتبر أسلوب العينة بديلا عن أسلوب المسح الشامل في الدراسة والوصول إلى النتائج المرجوة، فبدلا من أن يدرس الباحث المجتمع كله، فإنه يلجأ إلى اختيار عينة يبحثها ليحصل على نتائج يستطيع تعميمها فيما بعد، والمقصود بذلك دراسة فئة أو عنصر أو عدة عناصر من الظاهرة أو الحالة أو المجتمع.

وتوفر العينة في مجال البحث العلمي الاقتصاد في الوقت والتكاليف والجهد الفكري والبدني، بالمقابل قد يؤثر الخطأ في العينة محل الدراسة على نتائج البحث التي تبنى على معطيات خاطئة منذ البداية لا تصلح أن تكون محل للدراسة لغرض تعميمها على فئات المجتمع مثلا بصدد سلوك معين.

[1] -عامر إبراهيم قندلجي، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 186.

الفرع الثاني: الملاحظة

الملاحظة هي مشاهدة ومراقبة الظواهر والسلوكيات المختلفة، أو متابعة لسلوك ظواهر محددة، أو أفراد محددين خلال فترة أو لفترات زمنية محددة وذلك ضمن ترتيبات ووضعيات تضمن الحياد والموضوعية، لما يتم جمعة من بيانات أو معلومات ثم القيام بالتسجيل التفصيلي للملاحظات التي تنتج عن هـذه المشاهدة للظواهر والسلوكيات.

يمكن تقسيم الدارسات التي تتضمن مراقبة الأشخاص إلى فئتين رئيسيتين، وهما ملاحظة المشاركين وملاحظة غير المشاركين، حيث في دراسة ملاحظة للمشاركين يصبح الباحث أو يكون بالفعل جزءًا من المجموعة التي يجب ملاحظتها، حيث يتضمن هذا التوافق اكتساب ثقة أعضاء المجموعة وفي نفس الوقت البقاء بعيدًا بما يكفي ليكون قادرا على تنفيذ الملاحظة.

كما قد تستند الملاحظات التي تم الإدلاء بها إلى ما يفعله الأشخاص والتفسيرات التي يقدمونها لما يقومون به والأدوار التي يقومون بها والعلاقات فيما بينهم وخصائص الموقف الذي يجدون أنفسهم فيه، وعليه يجب أن يكون الباحث منفتحًا بشأن ما يفعله من خلال اعطاء المشاركين في الدراسة فرصة لرؤية النتائج والتعليق عليها وأخذ تعليقاتهم على محمل الجد.

أما في دراسة الملاحظة لغير المشاركين لا يكون الباحث جزًءا من المجموعة التي تتم دراستها، حيث يقرر الباحث مقدمًا على وجه التحديد نوع السلوك المناسب للدراسة ويمكن ملاحظته بواقعية وأخلاقية، ويمكن اجراء هذا النوع من الملاحظة بعدة طرق مختلفة على سبيل المثال يمكن أن تكون مستمرة على مدى لفترة زمنية محددة كساعة واحدة مثلا أو بانتظام لفترات زمنية أقصر لمدة 60 ثانية مثلا، وفي كثير من الأحيان على أساس عشوائي، ولا تشمل الملاحظة فقط ملاحظة ما حدث أو قيل ولكن أيضًا حقيقة أن سلوكًا معينًا لم يحدث في وقت الملاحظة.

مما سبق تعتبر الملاحظة أداة جيدة لدراسة الظواهر الإنسانية حيث تمكن الباحث من التعمق وتسجيل المعلومات وقت حدوثها وما قد يصاحب هذه المعطيات من تفاصيل لم تكن في الحسبان من قبل.

غير أنه يعاب على الملاحظة بأنها قد تستغرق وقتا طويلا وتكلفة وجهدا كبيرا من الباحث مما قد يؤثر على نتائج البحث ويشكك في كثير من الأحيان في مصداقيته خاصة إذا لم يتصف الباحث بالصبر والمثابرة.

المطلب الثاني: المقابلة والاستبيان

نتطرق في الفرع الأول إلى المقابلة كأحد أدوات البحث العلمي ثم نتطرق في الفرع الثاني إلى الاستبيان كأحد أدوات البحث العلمي.

الفرع الأول: المقابلة

المقابلة عبارة عن حوار بين الباحث ومجموعة الأشخاص، حيث يقوم الباحث من خلالها بطرح عدد من الأسئلة يجيب عليها هؤلاء الأشخاص ليتم تسجيلها وحفظها بكل عناية ودقة لتصلح كأداة لتجميع المعلومات حول الموضوع محل الدراسة.

وعادة ما يتم إجراء المقابلات شخصيًا أي وجهاً لوجه، ولكن يمكن أيضًا أن تتم عبر الهاتف أو باستخدام تقنية كمبيوتر أكثر تقدمًا، وفي بعض الأحيان يتم احتجازهم في منزل الضيف، وأحيانًا في مكان أكثر حيادية، ومن المهم أن يقرر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ما إذا كانوا مرتاحين لدعوة الباحث إلى منزلهم وما إذا كان لديهم غرفة أو منطقة حيث يمكنهم التحدث بحرية دون إزعاج أفراد الأسرة الآخرين.

ويمكن للقائم بالمقابلة الذي ليس بالضرورة أن يكون الباحث أن يتبنى نهجًا رسميًا أو غير رسمي، إما السماح للشخص الذي تتم مقابلته بالتحدث بحرية عن قضية معينة أو طرح أسئلة محددة مسبقًا، حيث سيكون هذا قد تم تحديده مسبقًا وسيعتمد على النهج الذي يستخدمه الباحثون، كما سيمكن النهج شبه المنظم الشخص الذي تتم مقابلته من التحدث بحرية نسبية، وفي نفس الوقت يسمح للباحث بضمان تغطية بعض القضايا.

وعند إجراء المقابلة، قد يكون لدى الباحث قائمة أو نموذج لتسجيل الإجابات قد يأخذ هذا شكل استبيان، كما يمكن أن يتداخل تدوين الملاحظات مع تدفق المحادثة، خاصة في المقابلات الأقل تنظيمًا، كما أنه من الصعب الانتباه إلى الجوانب غير اللفظية للتواصل وتذكر كل ما قيل والطريقة التي قيل بها وبالتالي قد يكون من المفيد للباحثين الحصول على نوع من السجل الإضافي للمقابلة مثل تسجيل صوتي أو فيديو، حيث يجب عليهم بالطبع الحصول على إذن قبل تسجيل المقابلة.

ومن مزيا المقابلة أداة مناسبة إذا كان المبحوث لا يعرف القراءة والكتابة، كما تساعد الباحث في شرح الأسئلة ويجيب المبحوث عليها بدقة وبالتالي تقل الأخطاء، وتكون نسبة الإجابة على الأسئلة مرتفعة.

وما يعاب على المقابلة أنها بطيئة التنفيذ وتحتاج إلى وقت طويل نوعا ما للحصول على المعلومات، كما قد تكلف الباحث تكلفة مالية نتيجة انتقاله شخصيا للقيام بها وما قد يصادفه من اعراض أو رفض من الجمهور المقرر اجراء المقابلة معه.

الفرع الثاني: الاستبيان

الاستبيان أو الاستقصاء هو عبارة عن مجموعة من الأسئلة المنظمة والمرتبة بطريقة معينة بهدف استطلاع واستقصاء آراء مجموعة من الأشخاص يمثلون عادة عينة الدراسة، حول موضوع محدد تنصب عليه الدراسة.

والاستبيان يعد طريقة جيدة للحصول على المعلومات من عدد كبير من الأشخاص أو الأشخاص الذين قد لا يكون لديهم الوقت لحضور مقابلة أو المشاركة في التجارب، كما أنها تمكن الناس من قضاء وقتهم والتفكير في الأمر والعودة إلى الاستبيان لاحقًا، وتمكن المشاركين أيضا من التعبير عن رأيهم أو مشاعرهم على انفراد دون القلق بشأن رد الفعل المحتمل للباحث.

وعلى الرغم من ذلك لا يزال بعض الناس يميلون لمحاولة تقديم إجابات مقبولة اجتماعيًا، لذلك يجب تشجيع الناس على الإجابة على الأسئلة بأمانة قدر الإمكان لتجنب استخلاص الباحثين لاستنتاجات خاطئة من دارستهم.

وتحتوي الاستبيانات عادةً على أسئلة على الاختيار والأسئلة المغلقة والأسئلة المفتوحة، والعيب بالنسبة للباحثين هو أنهم عادة ما يكون لديهم معدل استجابة منخفض إلى حد ما ولا يجيب الناس دائمًا على جميع الأسئلة أو لا يجيبون عليها بشكل صحيح.

ويمكن إدارة الاستبيانات بعدة طرق مختلفة مثل إرسالها بالبريد أو كمرفقات بالبريد الإلكتروني أو نشرها على مواقع الإنترنت أو توزيعها شخصيًا أو إدارتها للجمهور الأسير مثل الأشخاص الذين يحضرون المؤتمرات، وقد يقرر الباحثون حتى إدارة الاستبيان مع الشخص الذي يتمتع بميزة تضمين الأشخاص الذين لديهم صعوبات في القراءة والكتابة، وفي هذه الحالة قد يشعر المشارك أنه يشارك في مقابلة بدلاً من إكمال استبيان حيث سيدون الباحث الردود نيابة عنه.

ومن مزيا الاستبيان أن تكاليفه غير باهضه بالمقارنة بالمقابلة ويتطلب مهارات أقل خاصة أنه غير مباشر، كما أنه يمكن الباحث من الوصول إلى أشخاص يصعب الوصول إليهم بالطرق الأخرى لجمع المعلومات مثل المقابلة.

أما عيوبه فتتمثل في أن الاستبيان غير دقيق خاصة وأنه قد يكون موجه إلى فئة غير معنية بالدراسة، كما أن معظم الاستبيانات لا يتم الرد عليها أو قد يطول الرد عليها مما يؤثر على نتائج البحث.

في الأخير نخلص في هذا الفصل الأول من الدراسة إلى أن منهجية البحث العلمي في شقها النظري تعتبر أساس انجاز البحث العلمي وبوابة انجاز البحث وكتابته إخراجه في شكله النهائي حيث أن من غير القواعد النظرية لمنهجية البحث العلمي لا يمكن للباحث الإلمام والإحاطة بمشكلة البحث ومعالجتها معالجة موضوعية.

الفصل الثاني

منهجيــة إعـــداد مذكـرة تخـرج(الشق الشكلي)

البحث العلمي القانوني هو تقصي منظم ودقيق وشامل لجميع المعلومات ذات الصلة بالمسألة القانونية أو بالموضوع القانوني موضوع البحث، إذ يستند فيه الباحث القانوني المتخصص إلى الطريقة العلمية المتعارف عليها وهي القواعد والخطوات التي تمثل قوام ومنهج البحث العلمي والتي تكتسب بموجبها المعرفة القانونية التي ينتهي إليها هذا البحث الذي يتضمن حلولا للمشكل القانوني في سن القوانين والتشريعات ويساعد حتى القضاة في فهم النص بشكل واضح في حالة غموضه.

وعليه للبحث العلمي جانبه الشكلي بمكوناته ومراحله ومخططه وطرقة تنفيذه، والتي هي عناصر البحث مع كيفية توزيعها ضمن تصور متكامل قصد اخراج البحث ضمن منهجية علمية محكمة تشتمل على ما يلي:

1- اختيار عنوان البحث و التحرير.

2- مقدمة البحث.

3- مضمون أو صلب وجسم البحث.

4- خاتمة البحث و قائمة المراجع وفهرس الموضوعات.

تبعا لذلك سنتناول سنقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، نتناول في المبحث الأول اختيار عنوان البحث، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه مقدمة البحث، والمبحث الثالث سنتناول فيه صلب البحث وأخير في المبحث الرابع سنتناول خاتمة البحث.

المبحث الأول

مرحلة اختيار الموضـوع والتحـــــرير

تتضمن هذه المرحلة ضمنيا اختيار الموضوع الذي سيعكف الطالب على دراسته وقراءة مختلف المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع بحثه.

إن اختيار موضوع الدارسة ليس بالشيء الهين فهو أدق مرحلة وأهمها بها يستفتح الباحث بحثه، وهي المحدد لإمكانية السير في الموضوع وانجازه لذا يستحسن التريث في اختياره لطرح إشكالية حقيقية، ويشمل اختيار الموضوع تحديد عنوان مناسب لموضوع البحث والقراءة لغرض الإلمام بموضوع البحث وتسهيل عملية جمع المعلومات وصياغتها وكتابتهـا في القالب المعروف.

ولعل عملية جمع المعلومات وتمحيصها يعقبها عملية القراءة والكتابة التي يفرغ فيها الباحث حصيلة ما جمعه من معلومات في قالب شكلي مضبوط وفق القواعد المنهجية المقررة محترما في ذلك أساسيات الأمانة العلمية.

بناء على ذلك سنتناول في هذا المبحث الذي قسمناه إلى مطلبين، مرحلة اختيار موضوع البحث في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسنتناول فيه مرحلة القراءة والتحرير.

المطلب الأول: معايير اختيار موضوع البحث

تتمثل هذه المعايير في العوامل الذاتية والموضوعية بالإضافة إلى عدد من الضوابط التي تمكن الباحث من اختيار موضوع للبحث فيه وصياغته صياغة محكمة، وذلك من خلال فرعين على التوالي.

الفرع الأول: العوامل الذاتية والموضوعية لاختيار موضوع البحث

إن عملية وضوح وصياغة عنوان البحث تفيد في تسهيل الدراسة بعد فصله عن المواضيع الأخرى، وتمكن الباحث من عملية تحديد أبعاد الموضوع وتذليل صعوباته في تحديد البيانات وجمع المعلومات، وعادة ما يجمع الباحثون صعوبات البحث في بدايته أي في مرحلة اختيار موضوع البحث والتي تتراوح بين العوامل الذاتية والموضوعية لاختيار موضوع البحث[1].

وعليه نتطرق أولا إلى العوامل الذاتية لاختيار موضوع البحث ثم ثانيا إلى العوامل الموضوعية لاختيار موضوع البحث.

[1] -العربي بلقاسم فرحاتي، البحث الجامعي بين التحرير والتصميم والتقنيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2012، ص 32.

أولا: العوامل الذاتية للاختيار موضوع البحث

تتدخل في اختيار موضوع البحث عوامل عديدة توصف بالذاتية لأنها تتعلق بالشخص نفسه من حيث هو الباحث سواء تعلق ذلك بالظروف النفسية أو تعلق بالظروف العلمية والاجتماعية أو الاقتصادية للشخص نفسه، وتعتبر العوامل الذاتية بعد نفسي وجداني ذاتي يتعلق أولا بعلاقة الموضوع بالباحث من حيث استثارته له عن وعي واحساس بعد عن المثيرات الخارجية التي تشتت انتباهه[1]، ويمكن اجمال العوامل الذاتية لاختيار موضوع البحث فيما يلي:

-التعبير عن الرغبة النفسية الذاتية والميول الشخصي في البحث في الموضوع والذي يكون وليد إرادة داخلية للبحث تشد الطالب للبحث في موضوع ما.

-مختلف القدرات والاستعدادات الشخصية والذاتية والتي تتضمن القدرة العقلية واللغوية والأخلاقية للباحث.

-مراعاة التخصص العلمي والمهني للباحث الذي يساعد كثيرا الباحث في بحث وتقصي أغوار موضوع من المواضيع.

ثانيا: العوامل الموضوعية لاختيار موضوع البحث

تشكل بدورها العوامل الموضوعية في اختيار موضوع البحث أحد أهم العوامل في انجاز بحث علمي سليم، إذا تعبر عن مدى قدرة الباحث على الخوض في موضوع البحث مع بما يتوافق من إمكانياته سواء الوقت أو القيمة العلمية للبحث أو الأهداف المتوخاة من البحث، ويمكن اجمال هذه العناصر فيما يلي:

-القيمة العلمية للبحث والتي تختلف باختلاف ميادين البحث.

-أهداف البحث ومكانته البحث العلمي.

-المدة الزمنية المحددة لإنجاز البحث.

[1] - أنظر في هذا المعنى: العربي بلقاسم فرحاتي، نفس المرجع، ص 33/32.

الفرع الثاني: ضوابط الموضعية والشكلية لحسن اختيارعنوان البحث

في البداية يجب علينا أن نحلل ما هو المطلوب لنحدد بالضبط ما هو المطلوب منا وذلك بالتنسيق مع المشرف الذي يلعب دورا كبيرا في ضبط عنوان البحث من الناحية الشكلية والموضوعية[1].

ولعل حسن اختيار الموضوع يستوجب أن يكون العنوان يدل على كل عناصر وأجزاء ومقدمات البحث العلمي بصورة واضحة ودقيقة وشاملة، وتشمل هذه الضوابط ما يلي:

-أن يكون العنوان موجزا وقصيرا كلما أمكن ذلك، وأن يكتب بعبارة مختصرة وسهلة ومفهومة.

-أن يكون شاملا وجامعا لكافة أجزاء وعناصر البحث المراد انجازه.

-أن يكون واضح ومفهوم غير غامض أو مبهم في حدود السطر الواحد إذا أمكن ذلك.

-أن يكون دالا ودقيقا لمضمون البحث ومشتملاته.

-أن يكون جذابا يدفع الباحث إلى القراءة والفهم المتجدد.

-أن يعكس إشكالية البحث الذي سيعالجها الباحث في بحثه.

المطلب الثاني: مرحلة القراءة وجمع المعلومات وتخزينها والتحرير

تعتبر القراءة تمهيدا للأفكار التي ينجزها الباحث وذلك بعد أن ينجز قائمة اسمية بأكبر عدد ممكن من المصادر والمراجع المتصلة بالموضوع ويحددها ويرتبها وفق الأهمية ويوزعها على الأبواب والفصول، ومن هنا تبدأ مرحلة القراءة.

الفرع الأول: مرحلة القراءة وجمع المعلومات وتخزينها

للقراءة مستويات في مجال البحث العلمي فقد تستغرق أسابيع وربما شهورا أو أعوام في طور الدكتوراه مثلا، ولعل القراء وفق هذا المعنى لها اهداف محددة تساعد في فتح وتنوير بصيرة الباحث حول موضوع بحثه ليتمكن من جمع المادة العلمية اللازمة في مشروع بحثه العلمي.

بناء عليه سنتناول في هذا الفرع الأول مرحلة القراءة أولا ثم نتطرق إلى جمـــع وتخزين المعلومات ثانيا.

[1] - صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، المرجع السابق، ص 135.

أولا: مرحلة القراءة

تتنوع القراءة وتتعد في مستوياتها كما ان لها أهداف وشروط حتى يتمكن الباحث من خلالها الإحاطة بموضوع بحثه.

1-مستويات القراءة:

تنقسم القراءة إلى ثلاث مستويات هي:

أ-القراءة الاستطلاعية:

تتصل بالبحث البيبليوغرافي والوثائقي وتسمى القراءة الكاشفة أو الخاطفة أو السريعة وما يهم في هذه الطريقة أن تكون بينك وبين الكتاب مسافة لكي تستطيع رؤية أكثر من كلمة في لمحة واحدة مع مراعاة جانب الفهم أيضا[1]، ويقتصر عادة على عنوان الوثيقة العلمية، المقدمة، الخاتمة، الفهرس، المصادر والمراجع لمعرفة مضمون الوثيقة ومـدى ارتباطها بموضـــوع البحث.

ب- القراءة العادية

وينطلق فيها الباحث إلى مستوى آخر من القراءة أكثر تعمقا وأكثر تركيزا من القراءة الاستطلاعية، وهي القراءة التي تتسم بالتمهل والتروي حيث ترتكز على الموضوعات التي حددها بالقراءة الاستطلاعية.

ويختار الباحث عن طريق القراءة العادية ما يحتاجه من الاقتباسات التي تتصل وتخدم بموضوع بحثه[2].

ج-القراءة العميقة

وهنا يقرأ الباحث بعمق وتركيز ويعتمد على التحليل وتسجيل أفكاره والمفاهيم التي توصل إليها في الأبحاث التي لها صلة بموضوعه حيث ينتفع القارئ بالمادة المتصلة ببحثه ويقتبس منها ما هو لازم[3] .

ولعل هذا النوع من القراءة يعتبر هي الأساس الذي يعتمد عليه الباحث في سبيل انجاز بحثه، وينطبق في كثير من الأحيان على القراءة الالكترونية.

---

[1] -عماد عزيز الشنكالي، القراءة السريعة وتطبيقاتها، دار الإبداع الفكري، الطبعة الأولى، سنة 2019، ص 10.

[2] - رضا علوي سيد أحمد، فن الكتابة، دار البيان العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1993، ص 247.

[3] - رضا علوي سيد أحمد، نفس المرجع، ص 247.

2-أهداف القراءة

-تمكين الباحث من التعمق في التخصص وفهم الموضوع والسيطرة عليه.

-اكتساب صفة التحليل والأسلوب العلمي القوي.

-القدرة المنطقية والعلمية والمنهجية في إعداد خطة البحث.

-اكتساب ثروة لغوية وفنية متخصصة تفيد الباحث في بحثه.

3-شروط القراءة

تتطلب عملية القراءة السليمة الناجحة مجموعة من الشروط والقواعد يجب احترامها حتى يتحقق الهدف الأساسي منها وهو التشبع والتمكن من موضوع البحث ونذكر منها:

-أن تكون القراءة شاملة لكافة المصادر والمراجع المرتبطة بالبحث.

-أن يكون للباحث القدرة اللغوية والعلمية(القانونية) على الفهم والتحليل والتعليق والنقد.

-اختيار الباحث للأماكن الصحية والمريحة والأوقات المناسبة لذلك.

-أن تكون عملية القراءة منظمة ومرتبة وغير عشوائية.

وبعد مرحلة القراءة تكون فكرة الموضوع وعناصرها الأساسية وكل فروعها قد اكتملت واتضحت معالمها الذهنية والعقلية لدى الباحث، الأمر الذي يساعد الباحث على هيكلة الموضوع ورسم تخطيط يسهل عملية دارسته وفق معايير وأسس علمية منطقية ومنهجية واضحة ودقيقة.

إن عملية القراءة هي حتمية حيوية للبحث تظهر معالم تقسيم البحث تقسيم علمي وموضوعي واعطاء كل فكرة عنوان خاص بها مثل: قسم، جزء، باب، فصل، مبحث، مطلب، فرع، أولا...

ثانيا: مرحلة جمع وتخزين المعلومات

وهي عملية استنباط وانتقاء المعلومات والحقائق والأفكار المتعلقة بالموضوع من شتى أنواع الوثائق والمصادر المتصلة به، وذلك وفق طرق واجراءات تقنية ومنهجية دقيقة ومنظمة تمهد لعملية الكتابة ومن بين أساليبها:

1-أسلوب البطاقات

ويعتمد على ترتيب المعلومات وتصنيفها وفق أجزاء البحث وعناوين خطته ويجب أن تتوفر البطاقات على ما يلي:

-أن تكون متساوية الحجم ومكتوبة على وجه واحد.

-مرتبة وفق خطة البحث.

-كل جزء منها بلون خاص مميز ومرقم.

-كتابة كافة المعلومات على البطاقة ووضعها في المكان المخصص لها.

2-**أسلوب الملفات**

يتكون من غلاف سميك معد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة إذ يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات وفقا لأقسام وأجزاء الخطة الخاصة بالموضوع.

3-الأسلوب الحديث

ويقصد به أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات وذلك عن طريق الحاسوب ويتم تخزينها وتصنيفها ضمن ملف واحد دون ضياعها.

الفرع الثاني: مرحلة الكتابة

بعد الانتهاء من المراحل السابقة تأتي مرحلة مهمة وهي مرحلة إعداد البحث وكتابته، حيث ينتقل الباحث فيها من أسلوب الجمع والقراءة والتخزين إلى الكتابة، وهي مرحلة شاقة لأنها تعني نقل الباحث للقارئ أو المتلقي الصورة الكاملة عن موضوعه بجميع مراحله من الإشكالية حتى النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل والمناقشة وظهور شخصية الباحث في كل تفصيل أو جزئية.

ولعل أهم أهداف كتابة البحث العلمي هو إعلام القارئ عن المجهودات وكيفية إعداد هذا البحث والنتائج المتوصل إليها، إضافة لعرض الأفكار والآراء المدعمة بالأسس والحجج المنطقية بصورة منهجية لإبراز شخصية الباحث في موضوعه المعالج والمطروح، كما أن الكتابة تستند على عنصر مهم وضروري هو الأمانة العلمية التي سنتطرق إليها بالتفصيل لدى تناول موضوع التهميش والاقتباس.

المبحث الثاني

مرحلة اعداد مقدمـــــــــة البحث

المطلب الأول: التعريف بمقدمة البحث وشروطها

الفرع الأول: التعريف بمقدمة البحث

وهي ركن أساسي من أركان البحث العلمي تكاد تطغى بمركزها الاستراتيجي على متن الموضوع، وفيها يعرض الباحث إشكاليته ويبين منهجه وقصده والأدوات التي ينوي استعمالها في بحثه والمراجع التي سيعتمدها وطريقة استعمالها.

وبعبارة موجزة يمكن القول بأن المقدمة هي عماد البحث تكفي قراءتها للإحاطة بمضمون البحث وإدراك قيمته العلمية، كما وتعتبر المقدمة أولى مشتملات البحث والمدخل العام والرئيسي للموضوع يعرض فيها-المقدمة-الباحث لمحة عامة عن بحثه وعصارة أفكاره بطريقة موجـزة وشاملـة.

من ناحية أخرى تعتبر المقدمة من أصعب مراحل البحث العلمي، والتحكم فيها ليس بالشيء الهين أو السهل، لأنها تستدعي ذكاء ومهارة من الباحث، حيث تتطلب إلماما تاما بالموضوع، وبالتالي فلا نستطيع كتابتها إلا بعد إنهاء البحث كله، حيث قيل في هذا الصدد: "إن المقدمة أول ما يقرأ وآخر ما يكتب".

فالمقدمة هبي الباب الرئيسي الذي نطل منه على صلب الموضوع من خلالها يمكن تحفيز القارئ أو تثبيطه لمواصلة القراءة لأنها تقدم الفكرة الأساسية عن نوايا الكاتب وغايته من معالجة موضوع البحث لجل هذا اعتبرها الكثير من الباحثين الفصل الأول في كتبهم المكونة من هذة فصول[1].

وعلية فعلى الطالب التريث في كتابة مقدمة الرسالة حتى يقوم بتجميع الأفكار وحصرها، التي يجب أن تكون جاذبة للقارئ ومثيرة لاهتمامه كما أنها تهيئه وتعطيه-القارئ-فكرة عامة عن الموضوع.

الفرع الثاني: شروط مقدمة البحث

يشترط في المقدمة الناجحة ما يلي:

-الإيجاز والاختصار قدر الإمكان في شكلها ومضمونها.

-الوضوح والبساطة في عرض الأفكار التي تتضمنها المقدمة.

-التركيز والدقة في استعراض الأفكار التي سيتناولها الباحث في بحثه.

-عدم تكرار المصطلحات والتركيز على استخدام القانونية منها وليس الأدبية حتى يستطيع الباحث حصر محاور بحثه.

[1] -صالح طليس، المنهجية في القانون، المرجع السابق، ص 137.

- الابتعاد قدر الإمكان عن الحشو في الألفاظ والأفكار.

-مراعاة عنصر التشويق لاستمالة القارئ وجذبه لمواصلة قراءة البحث.

وتشتمل مقدمة البحث على عديد العناصر التي نحسبها جد ضرورية سواء من الناحية الشكلية أو الموضوعية والتي سنتطرق إليها في هذا المطلب الثاني من هذه الدراسة.

المطلب الثاني: عناصروأجزاء مقدمة البحث

تشتمل مقدمة البحث على عديد العناصر والأجزاء المهمة والتي نتناولها كالتالي:

الفرع الأول: التعريف بموضوع البحث وإبرازأهميته

تتضمن المقدمة في بدايتها مجموعة من العناصر بوصفها المدخل الذي يعطي القارئ نظرة عامة حول الموضوع والإشكالات التي يثيرها مبرزا أهميته العلمية، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

أولا: التعريف بالموضوع

ويقصد به وصف وبيان كامل لماهية الموضوع والتعريف به وإعطاء الإطار العام للدراسة بصورة مركزة دقيقة وموجزة لإظهار جدية وأصالة الدراسة أو البحث، والذي يكون في غالب الأحيان التمهيد للموضوع محل الدراسة من منطلق الإطار العام للموضوع.

ثانيا: ابرازأهمية الموضوع

على الطالب الباحث محاولة ابراز الأهمية العلمية للموضوع دون الاسترسال في ذلك بالشكل الذي لا يفقد الموضوع جاذبيته العلمية، ذلك بالتطرق لمختلف الإشكالات العلمية التي يثيرها البحث وما يصبو إليه الباحث.

الفرع الثاني: أهداف الموضوع وأسباب ودوافع اختياره

أولا: أهداف الموضوع

إن هدف البحث هو الوصول إلى إجابة للإشكالية التي يثرها موضوعه والتحقق من مدى صحة الفرضيات والتوصل إلى نتائج معينة للإحاطة التامة بإشكالية البحث، أما هدف الباحث الشخصي أو الذاتي فهو هو إشباع رغبته في البحث العلمي والوصول إلى الغاية المرجوة منـه.

كمـا على الباحث تناول الدراسات المتخصصة ذات العلاقــة الوطيدة بالموضوع والتي سبق للباحثين تناول جانب منها والتي تشمل الرسائل والأطروحات الجامعية والمؤلفات المنشورة التي تخضع لمنهج البحث

العلمي، لذا فالباحث ملزم بأن يشير لها بدقة وأمانة علمية في مقدمة البحث مبينا إسهامات الأوليين وما سيضيفه هو للموضوع محل الدراسة.

في هذا الصدد لا يشترط على الباحث ذكر كل اسهامات الباحثين السابقين حول الموضوع محل الدراسة وإنما يكتفي الباحث بعدد منها مبينا طريقة ومنهج من سبقه من الباحثين في تناول الموضـوع محل البحث.

ثانيا: أسباب ودوافع اختيار موضوع البحث

تنقسم أسباب دوافع اختيار الموضوع نوعين منها ما ذاتي داخلي والآخر موضوعي خارجي، وبينها كالتـــالي:

1-أسباب ذاتية أو داخلية:

وهي التي تتعلق بالباحث وتختلف من واحد لآخر ويرجع هذا التباين لاعتبارات ذاتية ونفسية وتكوينية ويدخل فيها حتى الميول والرغبة شغف البحث بالإضافة إلى الخبرة والاختصاص الذي شد الباحث للبحث في هكـــذا موضـوع.

2-أسباب موضوعية أو خارجية:

وهي كل ما تجاوز ذاتية الباحث ونفسيته، وتتعلق أساسا بموضوع البحث محل الدراسة كالإشكالية التي يثيرها البحث والتي تتطلب حلا علميا، أو الحاجة إلى معالجة هذا الموضوع للوصول إلى حلول عملية تفيد المجتمع.

الفرع الثالث: الصعوبات التي واجهت الباحث والإشكالية التي يثيرها البحث

أولا: الصعوبات التي واجهت الباحث

وتتمثل في المشاكل التي اعترضت سبيل الباحث سواء تعلقت بصعوبة وعمق الموضوع أو بسبب نقص المراجع وقلة المادة العلمية، وذلك بالنظر إلى طبيعة التخصص والإشكالات التي يثيرها ومدى حداثة الموضوع أو قدمه ونطاق دراسته جغرافيا وحتى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد تشكل في كثير من الأحيان صعوبات قد تعرقل عملية البحث.

إن كل هذه الظروف والمعوقات من الواجب على الطالب الباحث التطرق إليها وذكرها بصدق وموضوعية تامة وتبيان مدى تأثيرها السلبي على البحث.

ثانيا: إشكالية البحث

الإشكالية هي نقطة ارتكاز البحث الأساسية وفيها تتضح المشكلة ومنها يعرف القارئ ما ذا يأمل من البحث، فالبحث الذي يخلو من الإشكالية هو بحث غير جدير بالصفة العلمية[1].

إن مشكلة البحث تعبر عن موضوعات ومجالات وأفكار البحث، أي المقومات الأساسية التي تحدد وتبلور وتوضح المعالم الرئيسية لخطة البحث، والأفضل وضعها في سؤال يطرح بوضوح ودقة.

وهناك من يرى أن الإشكالية هي المدخل النظري الذي يعتمد عليه الباحث لمعالجة المشكلة التي تم طرحها في سؤال الانطلاق، وإلى جانب ذلك فهي:

-تحدد للباحث كيفية سير عمله الذي يستمد منه المفاهيم وتحدد الإطار الذي يبحث فيه الطالب ونطاق معالجته.

-تتضمن الإشكالية تفسيرا لموضوع البحث.

-توضيح سؤال الرئيسي للانطلاق الذي يريد الباحث إثباته والبحث في أغواره.

وتحدد الإشكالية عن طريق معرفة ما يجب دراسته وتتجسد في سؤال الانطلاق كما يدل عنه أحيانا بالسؤال الرئيسي الذي يبلور الفكرة المحورية الذي يدور حولها الموضوع، ويتم ذلك في شكل تساؤل أو أسئلة معينة مرتبطة ومستمدة منطقيا تخدم الغرض من البحث.

ولهذا فتحديد السؤال الموجه للإشكالية ضروري ولا غنى عنه خاصة بالنسبة للباحث فهو يجنبه الضياع لما يثار من مسائل لاحقة وما تدفع إليه تساؤلات جديدة نتيجة ظهور آفاق جديدة في عملية البحث عند عدم تحديد السؤال الرئيسي للإشكالية أو لعدم الالتزام بالمسار المحدد في سؤال الإشكالية.

ويجب أن يكون السؤال حاسما ودقيقا، كما يستبعد عند الغالبية أن يلحق هذا السؤال الرئيسي والمركزي أسئلة أخرى فرعية حتى تتشكل في مجموعها البناء القاعدي للبحث، ذلك أن لكل بحث إشكالية

[1] -صالح طليس، المنهجية في القانون، المرجع السابق، ص 141.

واحدة، فإن تعددت الإشكاليات فنحن إذن أمام عدة مذكرات داخل مذكر واحدة وهذا ما لا يمكن قبوله بالنظر إلى طبيعة مذكرة الماستر.

وتخضع صياغة السؤال-الإشكالية-إلى مجموعة من القواعد هي:

1-الوضوح: أي الدقة والإيجاز في صياغة سؤال الانطلاق، وأن يكون بسيطا وواضحا ولا يعتريه غموض أو لبس، وهذا يتطلب تحديد المفاهيم والمصطلحات.

2-الملائمة: إن طرح الإشكالية يستوجب التجريد والحياد والموضوعية التامة، بحث لا يجب أن يوحي السؤال للقارئ الانطلاق إلى نوع من التفسير أو التحليل المسبق أو المواقف الذاتية أو الشخصية للباحث.

الفرع الرابع: منهج الدارسة وخطة البحث

أولا: منهج الدراسة

يعتبر المنهج السبيل الأمثل لإعداد البحث العلمي فهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للإشكالية للوصول إلى النتائج والحلول المتوخاة من هذه الدراسة، فالعلم الذي يستخدمه الباحث يسمى بعلم المناهج وعليه يقوم بتحديد المنهج أو المناهج الواجب اتباعها، ويظهر ذلك في مضمونه البحث سواء اعتمد المنهج المقارن أو التاريخي أو التحليلي...إلخ، أو مزج بين عدد من هذه المناهج.

ثانيا: خطة البحث

وهي هيكل البحث وبناؤه الذي يقوم عليه أي المشروع الهندسي له، ولها مجموعة من الشروط نذكر منها:

-أن تكون منسجمة مع عنوان البحث واشكالياته وحتى فرضياته توحي للنقاط التي سيتناولها الباحث في بحثه.

-أن يكون تقسيم الخطة منطقي ومتسلسل بشكل سلس وسهل.

-أن تكون النقاط والعناوين التي تتناولها الخطة مترابطة ببعضها البعض.

-يجب مراعاة التدرج المنطقي فيها أي من العام إلى الخاص.

-يجب أن تكون الخطة متوازنة في جانبها الشكلي والمادي من خلال التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية كأن يتساوى تقسيم الأبواب والفصول والمباحث والمطالب وحتى الفروع لدى البعض، فقد تكون الخطة ثنائية أو ثلاثية حسب طبيعة كل الموضوع وخصوصيته.

المبحث الثالث

المتـــــن والهوامـــــــش

يتناول الباحث في متن الموضوع أو صلبه مختلف التعريفات والمفاهيم والتحليلات التي تكون عصارة بحثه وتنقيبه عن المعلومات التي حصلها من مختلف المصادر والمراجع، على أن يلتزم الباحث في ذلك بأبجديات الأمانة العلمية في عملية توثيق هذه المصادر والمراجع ونسبتها إلى أصحابها الأصليين.

بناء على ذلك سنتناول في هذا المبحث متن الموضوع أو صلبه في المطلب الأول، ثم نتطرق إلى الهوامش والإحالات في المطلب الثاني.

المطلب الأول: المتن أو صلب الموضوع

الفرع الأول: تعريف متن الموضوع أو صلبه

ويسمى كذلك بالمحتوى، وصلب الموضوع ومركز ثقله ويشمل مختلف الفصول والمباحث وينطوي على دراسة كاملة للبحث من مناقشات ومعلومات وأراء وانتقادات وموقف التشريعات من مسائل معينة، وهو الجزء الأكبر والحيوي في البحث العلمي،

ولعل صلب الموضع يحتوي عدد كبير من المعلومات التي تعالج الموضوع والتي بطبيعة استقاها الباحث من مصادر ومراجع مختلفة لذلك يستوجب ال ضمير والأخلاق والقانون كلهم اسناد هذه المعلومات لأصحابها الأصليين وإلا نكون أمام خيانة للأمانة العلمية.

ويقصد الأمانة العلمية في هذا الصدد أن يتحلى الباحث بأبجديات البحث العلمي من خلال احترام أخلاقيات وقواعد البحث العلمي والالتزام بالنزاهة الموضوعية والذاتية في الاقتباس، وقد صدر مجموعة من القرارات التي تكافح وتحد من السرقة العلمية وكان آخرها القرار رقم **1082** المؤرخ في **27** ديسمبر **2020** والذي ألغي القرار السابق رقم **933** المؤرخ في **28** جويلية **2016**.

الفرع الثاني: الاقتباس

أولا: تعريف الاقتباس

تسمى عملية الاستعانة بالمصادر والمراجع بالاقتباس والتي تخضع لعدد من الشروط، وهو نقل المعلومة أو الفكرة أو النص سواء فقرة أو جملة من مصدر أو مرجع ويقال اقتبس أي نقل، ويسمى كذلك بالاستشهاد.

وقد يكون الْتباس حرفي أي نقل الباحث للمعلومات مباشرة دن تغيير فيها إذ يقتبس النص كاملا، وهنا يضع الباحث النص بين شولتين أو قوسين أو مزدوجتين.

ومن أهم الحالات التي تؤدي إلى الاقتباس المباشر نذكر منها على سبيل المثال:

-عندما يكون النص الأصلي عبارة عن قول مأثور أو تعريف.

-في حالة صعوبة صياغة النص الأصلي.

-إذا كانت عبارات النص الأصلي لها دلالات معينة لا تحتمل التأويل.

وقد يكون الاقتباس غير مباشر وهو التصرف في لفظ كلام الكاتب والتقيد بتطابق المعنى الذي يقصده، ومن صوره:

-إعادة الصياغة: يعيد الباحث صياغة أفكار النص بأسلوبه الخاص.

-التلخيص: يقوم الباحث بتلخيص فكرة تم الإشارة إليها في مجموعة من الصفحات، فيحافظ على الفكرة ويلخصها بأسلوبه الخاص.

-الاختصار: إذ يقوم الباحث بتقليص عبارات النص إلى الثلث أو الربع بتركيز جدا مع المحافظة على الفكرة وأسلوب صاحبها.

تكمن أهمية الاقتباس فيما يلي:

-الالتزام بالنزاهة والموضوعية لتجنب الوقوع في السرقة العلمية.

-إظهار كفاءة الباحث وقدراته في التحليل وتوثيق المعلومات من مصادرها الأصلية.

ثانيا: ضوابط الاقتباس

-عدم المبالغة في الاقتباس.

-الدقة في اختيار ما يحتاجه الباحث وتحليه بالأمانة العلمية.

-عدم التسليم والاعتقاد بأن ما هو مقتبس من آراء وأفكار هو نهائي بل هو مجرد فرضيات قابلة للنقد والتمحيص والتحليل.

-الابتعاد عن التعارض بين المقتبس وبين ما يتصل به من أفكار ومعلومات.

المطلب الثاني: التهميش

الفرع الأول: تعريف التهميش ووظائفه

أولا: تعريف التهميش

الهامش هو الجزء أسفل المتن يحد بينهما خط قصير يوثق فيه الباحث مختلف الاقتباسات التي لا تصح في متن البحث حتى لا يختل المعنى.

ويقصد بالتهميش كل ما يخرج عن النص من شروحات وتعليقات أو إشارات واحالات أو تراجم، أو هو الجزء الذي يفصل بينه وبين المتن بخط قصير في أسفل الورقة وهو صالح للتعليق والإضافة والتوثيـــــق.

ثانيا: وظائف التهميش

-توثيق المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث من خلال ذكرها.

-يستعمل التهميش للشرح والتفسير والتوضيح.

-يستعمل التهميش للإشارة للنصوص القانونية بمختلف أنوعها بالإضافة إلى القرارات القضائية المتعلقة بالموضوع.

-الإحالة إلى موضوع سابق أو لاحق اقتضت ضرورة البحث الإشارة إليهن بحث لو تم ذلك في المتن لاختل المعنى، لذلك وجب الإشارة إليه في الهامش مثل:(انظر في تفصيل هذه المسألة وموقف المشرع الجزائري منها في الصفحة كذا التي سبق وتم التطرق إليها).

الفرع الثاني: أنواع الهوامش وطرقه وكيفيته

أولا: أنواع التهميش

هناك ثلاثة أنواع من الهوامش هوامش المراجع، الهوامش المفسـرة للمتن وهوامـــــش الإحالة.

1-هوامش المراجع:

ويستعمل هذا النوع من الهوامش للإحالة إلى مرجع تمت الاستعانة به في متن البحث، بحيث يعطي الباحث رقما للنص أو الفكرة المقتبسة في المتن وفي أسفل الصفحة، أي يذكر الباحث في الهامش نفس الرقم

مع الإشارة إلى المصدر أو المرجع المقتبس منه ليتمكن القارئ من العودة إلى هذا المرجع إما طلبا للمزيد من المعلومات أو للتأكد من صحتها أو من مدى اتساقها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث.

ويتحرر الباحث من مسؤولية المعلومات والأفكار التي يوردها ونسبتها إلى أصحابها الحقيقيين وبالتالي يتحقق غرض الحفاظ على الأمانة العلمية.

2-الهوامش المفسرة للمتن:

قد يلجأ الباحث إلى الاستعانة بهذا النوع من الهوامش في حالة ما إذا كانت أمور في النص أو المتن غامضة وتحتاج إلى تفسير، ولا يمكن وضع التفسير في النص خوفا من الإخلال بالسياق العام للنص مما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى الخروج عن سياق الموضوع، ولتلافي ذلك يقوم الباحث بوضع التفسير في الهامش، وقد يكون التفسير مرتبطا بواقعة معينة مهمة أو بشخصية تاريخية مهمة، ويشترط في هذا النوع من الهوامش الإيجاز والاختصار.

ويشترط في الهوامش المفسرة للمتن الدقة والاختصار قدر الإمكان حتى لا تعتبر مجرد حشو يسد الفراغ لا غير.

3-هوامش الإحالة:

أحيانا قد يلجأ الباحث إلى تناول فكرة محددة معينة مرتين في موضعين مختلفين في نفس البحث، ومن ثمة يضطر إلى الاكتفاء بمعالجة الموضوع بتفصيل في جهة واحدة ثم يحيل إلى المعالجة، مثل:(انظر في تفصيل هذه المسألة وموقف المشرع الجزائري منها في الصفحة كذا التي سبق وتم التطرق إليها).

ثانيا: طرق التهميش

للتهميش ثلاثة طرق يمكن إجمالها فيما يلي:

الطريقة الأولى:

تتمثل هذه الطريقة في استقلال كل صفحة بهامش، وذلك بوضع أرقام متسلسلة في الهامش تبدأ من الرقم 1، 2، 3...، ويشار إلى كافة المصادر المعتمد عليها في تلك الصفحة.

وتعتبر هذه الطريقة هي الغالبة في معظم البحوث القانونية لكونها تسهل للقارئ التعرف على المراجع بصفة آنية.

الطريقة الثانية:

تتمثل في إدراج الهوامش في نهاية كل فصل وترقيمها تسلسليا، وتخصص لها صفحة أو أكثر في نهاية كل فصل.

الطريقة الثالثة:

تتمثل في إدراج الهوامش في نهاية البحث، وترقم تسلسليا وتدرج كافة الهوامش في نهاية البحث، وتعتبر هاتين الطريقتين الأخيرتين غير عمليتين مقارنة بالطريقة الأولى التي تفضل عادة من ناحية سرعة التعرف على المصدر دون عناء تقليب الصفحات أو الرجوع إلى آخر البحث للتأكد من الهامش.

ونظرا لاختلاف أنواع الوثائق التي تحتوي على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث من كتب ومقالات ورسائل ونظرا لاختلاف حالات الاقتباس من وثيقة واحدة عدة مرات، والاقتباس من أكثر من وثيقة واحدة، فإن قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق تختلف من حالة إلى أخرى.

ثالثا: كيفية تهميش المراجع المعتمدة في البحث

1-الكتب:

اسم المؤلف ولقبه، عنوان الكتاب،دار النشر الطبعة رقم ...، بلد النشر، تاريخ النشر، الصفحة.

مثال: أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، سنة 2009، ص 20.

2-الرسائل الجامعية:

اسم الطالب، عنوان الرسالة، نوع الرسالة –المستوى -، الجامعة، البلد، الموسم الجامعي، الصفحة ونستخدم الرمز "ص" ثم نقطة في الأخير.

مثال عن مذكرة دكتوراه: رشيدة علي أحمد، قرينة البراءة والحبس المؤقت، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، سنة 2016، ص 20.

مثال عن مذكرة ماجستير: مليكة درياد، ضمانات المتهم أثناء التحقيق الابتدائي في ظل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة 2003، ص 20.

3-المقالات المنشورة:

اسم صاحب المقال، عنوان المقال، مقال منشور في اسم المجلة بالتفصيل، المجلد، العدد، الجامعة التي تصدر المجلة، بلد النشر، تاريخ النشر، الصفحة ثم نقطة في الاخير.

مثال: فريد ناشف، الحماية القانونية لحق المتهم في الاعتصام بمبدأ افتراض البراءة، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة 2، جانفي 2013، ص 30.

4-الملتقيات:

المؤلف، عنوان المداخلة، عنوان الملتقى أو الندوة، مكان الملتقى، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات.

5-المطبوعات:

اسم المؤلف، اسم المحاضرة، لمن موجهة السنة مع ذكر التخصص، ذكر الكلية والتخصص، ذكر الجامعة، الموسم الجامعي.

6-النصوص التشريعية:

طبيعة النص التشريعي، رقم النص التشريعي ومضمونه، اسم النص التشريعي، عدد الجريدة الرسمية، تاريخ صدورها وإذا كان غير منشور نشير إلى ذلك.

أمثلة عن مختلف النصوص القانونية:

1-الدستور:

-التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأول 1442هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 82 المؤرخة في 15 جمادى الأول عام 1442 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2020.

2-المواثيق الدولية:

-الإعلان العالمي لحقوق الانسان المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر سنة 1948، والذي انضمت إليه الجزائر بموجب المادة 11 من دستور 1963، الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 10 سبتمبر سنة 1963(غير منشورة).

-العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966، انضمت إليه الجزائر بالمصادقة عليه بموجب ملحق المرسوم الرئاسي رقم 89-67 المؤرخ في 11 شوال عام 1409 الموافق 16 مايو سنة 1989، الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخة في 12 شوال عام 1409 الموافق 17 مايو سنة 1989.

3-مختلف القوانين والأوامر:

-القانون رقم 04-15 مؤرخ في 27 رمضان عام 1425 الموافق 10 نوفمبر سنة 2004 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية عدد 71 المؤرخة في 27 رمضان عام 1425 الموافق 10 نوفمبر سنة 2004.

-القانون رقم 17-07 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 27 مارس سنة 2017 يعدل ويتمم الأمر رقـم 66-155 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخة في 1 رجب عام 1438 الموافق 29 مارس 2017.

-الأمر رقم 66-156 مؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية عدد 49 المؤرخة في 21 صفر 1386 الموافق 11 يونيو سنة 1966.

-الأمر رقم 95-10 مؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فبراير سنة 1995، يعدل ويتمم الأمر رقـم 66-155 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد 11 المؤرخة في 29 رمضان عام 1415 الموافق أول مارس سنة 1995.

-القرارات القضائية:

القرار رقم، تاريخ صدوره، ملف رقم، الغرفة كذا، مصدره أي المجلة القضائية، العدد، البلد، السنة، ص 20.

مثال عن ذلك:

-قرار صادر بتاريخ: 2009/04/01، ملف رقم 4648448، غرفة الجنح والمخالفات، المجلة القضائية للمحكمة العليا، العدد 1، الجزائر، سنة 2009، ص 20.

-قرار صادر بتاريخ: 2000/11/22، رقم 210717، غرفة الجنح والمخالفات، المجلة القضائية للمحكمة العليا، عدد خاص، الجزء الأول، سنة 2002، ص 20.

-المواقع الالكترونية:

مثال: موقع المحكمة العليا الجزائر www.coursupreme.dz، أطلع عليه يوم 2020/04/10.

-توثيق الأشرطة البصرية اليوتيوب:

اسم المحاضر، عنوان المحاضرة، الموقع الالكتروني، تاريخ نشر الفيديو، الوقت الذي ذكرت فيه الفكرة مع ذكر مدة الشريط في مكتبة البحث.

طرق التوثيق للمرة الثانية في البحث:

قد يستعين الباحث بالمرجع عدة مرات في بحثه وهنا التوثيق يختلف ويكون على النحو التالي:

-إذا استعان بمرجع واحد في الصفحة الواحدة دون أن يفصل بينهما أي مرجع يكتب: المرجع نفسه، ثم رقم الصفحة مثلا: المرجع نفسه، ص100، أو المصدر نفسه، ص 100.

-أيضا إذا استعمل المرجع للمرة الثانية في صفحات أخرى وقد وثقه، يكفي أن يكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مرجع سابق، ص ...

المبحث الرابع

خاتمـــــــة البحث وقائمـــــة المراجع وفهرس الموضوعات

المطلب الأول: خاتمة البحث

الفرع الأول: تعريف خاتمة البحث

وهي الجزء الأخير من الموضوع ومن خلالها يقوم الباحث بتقديم النتائج التي توصل إليها في بحثه وهي نتائج منطقية لازمة عن تحليل مضمون البحث ويستحسن أن تكون مرتبة تتضمن الإجابات عن الإشكاليات المطروحة في المقدمة ويقدم فيها أيضا توصيات البحث والتي تعتبر منطلقا للباحثين الراغبين في إكمال البحث في الجوانب التي لم تدرس دراسة كاملة.

كما يجب أن تكون الخاتمة خالية من المناقشات والمنازعات، وإنما هي عرض موجز وشامل للنتائج المتوصل إليها من قبل الباحث خلال قيامه بالبحث خاصة النتائج المستخلصة من المجهودات المبذولة في صلب الموضوع، فالباحث يحاول الإجابة على بعض الفرضيات والتساؤلات التي تطرح في المقدمة وعادة ما تختتم بتوصيات ومقترحات البحث.

الفرع الثاني: عناصر خاتمة البحث

يمكن القول أن الخاتمة تشمل ثلاث عناصر أساسية وهي:

أولا: الحوصلة

وهي خلاصة البحث بربط جميع جزئياته عن طريق الإجابة على اشكاليته وتختلف خلاصة البحث عن بداية الملخص للبحث، ذلك أن الملخص هو تلخيص حرفي للبحث أما الخاتمة فهي من أجل الإجابة عن الاشكالية التي طرحت في المقدمة والتحقق من مدى صحة الفرضيات التي طرحت في بداية البحث.

وترد الخاتمة غالبا على شكل فقرات قصيرة ومختصرة حتى يتجنب الباحث تكرار ما تم سرده في صلب الموضوع.

ثانيا: نتائج البحث

وهي أهم ما وصل إليه الباحث من نتائج خلال عملية البحث في هذا الموضوع، وغالبا ما تكون لها علاقة بالأهداف التي سطرها في مقدمة البحث وتكون في عناصر محددة يلتزم فيها الباحث بنوع من الموضوعية في الطرح بعيدا عن قناعاته الشخصية في قيمة النتائج المتوصل إليها.

ثالثا: المقترحات

وهي العناصر التي يرى الباحث ضرورة سردها لعلاقتها بالاستنتاجات التي توصل إليها الباحث والتي يرمي من خلالها الوصول الى تقديم الحلول من وجهة نظره، بحيث تكون شخصية بحسب ما يراه الباحث من حلول توافق توجهه الذاتي.

ومن بين خصائص المقترحات والتوصيات التي يوردها الباحث بعد عرض نتائج البحث هي:

-يجب أن لا تكون بشكل أمر أو نهي أو إلزام وإنما على شكل اقتراح، خاصة إذا تعلق الأمر بمخاطبة المشرع وتوجيهه نحو مسعى ومسلك معين مثال: يوصي الباحث بإعادة النظر في ... أو يقترح العمل بـ....

-يجب أن تكون معقولة وقابلة للتنفيذ أي ضمن الإمكانات المتاحة للجهات المعنية مثال اقتراح صياغة نص.

-الابتعاد عن العمومية في الطرح بحيث يجب أن تكون التوصيات أو المقترحات واضحة محددة.

الفرع الثالث: أنواع خاتمة البحث

أولا: الخاتمة المغلقة

وهي الخاتمة التي تنهي الموضوع بالإجابة على الإشكالية وعرض الاستنتاجات الأساسية بشكل يشعر القارئ بأنه حصل على ما يريد معرفته من هذا البحث.

ثانيا: الخاتمة المفتوحة

وهي خاتمة غالبا ما تنهي الموضوع بتساؤلات واستفهامات تجعل القارئ ينهي موضوعا ليدخل في موضوع آخر.

المطلب الثاني: قائمة المرجع وفهرس الموضوعات

الفرع الأول: قائمة المراجع

وهي عبارة عن قائمة تحصي المراجع التي اعتمد عليها الباحث وترتيبها يكون منتظما دقيقا، فإما أن يرتبها الباحث على أساس أبجدي لأسماء كتابها، وإما أن يرتبها على أساس المواضيع المعالجة وإما حسب تسلسلها في البحث أو تبعا للغة المكتوبة.

إن إعداد قائمة المصادر والمراجع بشكل منهجي ومنظم يزيد من القيمة العلمية للبحث العلمي، ويسهل للقارئ التعرف عليها بسهلة، وهو امتداد للأمانة العلمية التي سار عليها الباحث في كل مراحل إعداد بحثه واعتراف لأصحاب الفصل بجهدهم العلمي الخاص، وتعتبر هذه القائمة جزء لا يتجزأ من البحث.

وقد يتطلب البحث الاستعانة بالملاحق وهي عبارة عن وثائق لها علاقة بالبحث او ضرورية لتوضيح أحد عناصر البحث او لها اهمية كبرى بالنسبة للموضوع تدعمه وتعزز فرص توصيل الفكرة للقارئ ولكن لسبب فني كبر حجمها لا يوجد لها مكانة في المتن فيثبتها الباحث في نهاية البحث بعد الخاتمة والنتائج، ومن ضمن شروطها:

-يجب ان تكون الملاحق لها علاقة بمضوع البحث.

-يجب أن تكون مما يصعب الحصول عليها للجميع فاذا كانت سهلة الوصول إليها والاطلاع فلا يعتبر ملاحق.

الفرع الثاني: فهرس الموضوعات

يتضمن الأبواب والفصول والمباحث مع ذكر أرقام صفحاتها ويشتمل على كل العناوين الواردة في البحث، ويكفي أحيانا التوقف عند حد الفروع إذ كانت الخطة تتضمن تفصيلا طويلا في محتواها.

ويلي فهرس الموضوعات ملخص، وهو تلخيص البحث ويكون في نهاية بحثه بعد فهرس الموضوعات دون ترقيم ليس له حد لكن يستحسن أن يكون في صفحة واحدة او صفحة ونصف على الأكثر ويحرر بلغة البحث ولغة أخرى سواء اللغة الفرنسية أو اللغة الإنجليزية.

ويجب أن يكون هادفا ودالا وأن يتبع بكلمات مفتاحيه من ثلاثة إلى سبع كلمات، ومن الفوائد التي يعود بها على البحث أنه يزود القارئ بفكرة إجمالية وموجزة عنه.

نموذج عن تصميم مذكرة مدعم بمثال عن أحـــــد المذكرات:

يتم ترتيب العناصر حسب الجانب الشكلي كما يلي:

1-صفحة الواجهة:

وهي الغلاف الخارجي للمذكرة أو الأطروحة وله أهمية إذ يجب أن يكون واضح وصحيح لغويا ويعكس المضمون ويجب أن يتضمن مجموعة من البيانات الأساسية التي يجدها الطالب في النموذج المرفق من طرف كل كلية بالنظر إلى جامعة الانتماء.

1-صفحة الشكروالتقدير.

2-صفحة الإهداء تكون موجزة واختيارية.

3-صفحة المختصرات إن وجدت:

وتكون قبل المقدمة مباشرة وتصاغ المصطلحات والألفاظ من أوائل حروف الكلمات وتكتب هذه الألفاظ كاملة في متن البحث بعد ذكر الكلمات كاملة في أول إشارة إليها بعد ذلك يتم استخدام المختصر في باقي الصفحات.

5-مقدمة.

6-صلب الموضوع.

7-الخاتمة.

6-قائمة المراجع.

8-الملاحق إن وجدت.

9-فهرس المحتويات

10-الملخص.

المواصفات النهائية للمذكرة

-تنقيح البحث والتأكد من سلامته من الناحية اللغوية والنحوية.

-التأكد من سلامة تركيب الجمل، وعدم وجود ثغرات فيها.

-الحرص على استعمال الفواصل والنقاط في مواضعها المناسبة.

-التأكد من تطابق أرقام الهوامش في وسط وذيل الصفحة.

-التأكد من حصر كل المراجع التي أخذت منها المعلومات.

-يجب اختيار الغلاف الجيد والمناسب للمذكرة.

-مراعاة ترقيم الصفحات والتأكد من مطابقتها مع فهرس الموضوعات.

نموذج عن خطوات كتابة مذكرة تحت عنوان "قرينة البراءة في نطاق قانون الإجراءات الجزائية الجزائري"

مقدمــة:

لقد حظي مبدأ أصل البراءة بأهمية بالغة في وقتنا الراهن أكثر من أي وقت مضى، لارتباطه الوطيد بفكرة احترام حقوق الإنسان في القوانين الجنائية المعاصرة التي أصبحت من أهم مظاهر الدولة القانونية التي يسود فيها القانون ومعياراً من معايير التقدم والديمقراطية في مجال صون الحقوق والحريات الفردية والتي لا محالة يتسع ويضيق مجالها في نطاق القانون الجنائي، هذا الأخير الذي يتحمل إقامة التوازن بين ضمان حماية هذه الحقوق والحريات الفردية وتحقيق مقتضيات المصلحة العامة للمجتمع والذي يرتبط بشكل أو بآخر بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل دولة، فإما أن يكون-القانون الجنائي-أداة للتحكم في يد السلطة تضيق فيها مساحة احترام هذه الحقوق والحريات وهو شأن الدول البوليسية المتسلطة، وإما أن يكون-القانون الجنائي-أداة لحماية وصون هذه الحقوق والحريات في مواجهة السلطة انطلاقا من فكرة أن الأصل في الأشياء الاباحة والأصل في الانسان البراءة موازنة مع مقتضيات المصلحة العامة، مُوازنةلا تُخل بهذا الأصل ولا تهمل حق المجتمع في الدفاع عن مصالحه الجوهرية وهو ما تُجَسِدُهُ الدول التي تخضع لسيادة القانون.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية مبدأ أصل البراءة بشكل خاص عند اتخاذ الاجراءات الجنائية الماسة بالحرية الشخصية وعند إدارة الدليل الجنائي، فهو من ناحية صمام الأمان القانوني الذي يجب على المشرع الاجرائي مراعاته عند تحديد الاجراءات الجنائية حتى لا تكون أداة بطش بالحقوق والحريات إذا ما أريد المساس بها تحقيقا للمصلحة العامة، وهو من ناحية ثانية حامي حمى الحرية الشخصية من أن تتعرض للتعسف الاجرائي من قبل القائمين بإدارة العدالة الجنائية.

كما ينصرف موضوع أصل البراءة إلى مجال ضمان حقوق الدفاع بتمكين المتهم من درء كل ما يشوب براءته بحسب ما يراه ملائما دون انتقاص أو تضييق عليه، على أن لا يفسر صمته إن أحجم عن الكلام أنه اعتراف بارتكاب الجريمة الحالة.

ضف إلى ذلك يلعب مبدأ أصل البراءة دورا هاما في مجال الإثبات الجنائي حيث بمقتضاه لا يتحمل المتهم عبء إثبات براءته، وعلى جهة الاتهام إقامة الدليل على الادانة وتقديمه إلى المحكمة التي تبني اقتناعها على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال لدحض هذه البراءة الأصلية، فالمبدأ وفق هذا المعنى ليس ذلك المبدأ النظري الفلسفي، وإنما هو قاعدة عملية تحكم الخصومة الجنائية تخاطب كل جهة مخولة قانونا مباشرة الاجراءات الجنائية في مواجهة المتهم ومنها جهة الحكم.

الهدف من البحث:

لعل الاجراءات الجزائية المقررة لحق الدولة في توقيع العقاب تتصادم لا محالة مع مبدأ أصل البراءة، لأجل ذلك يجب أن تكون هذه القواعد الإجرائية مقيدة بضمانات لدرء خطر المساس أو التعارض مع مبدأ أصل البراءة، من خلال كفالة قدر من الحقوق والحريات لكل شخص متابع جزائيا مشتبه فيه كان أو متهما والتي يمارسها بوصفه بريء لحين ثبوت إدانته وفق حكم قضائي بات في إطار محاكمة عادلة ومنصفة تؤمن له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.

وعليه فإن المشرع الجنائي الاجرائي قد يوفر حماية لأصل البراءة بإقامة قواعد قانونية أكثر ملائمة مع هذا المبدأ ومقتضياته الاجرائية غير أن هذه القواعد الاجرائية قد تكون هي سببا في المساس بأصل البراءة وانتهاكه نظرا لطبيعتها المسيسة بهذا المبدأ، وعليه فالهدف من البحث هو الوقوف على ما قد يتعارض أو يمس بأصل البراءة من قصور أو اغفال تشريعي اجرائي قد يوسع مجال المساس بهذه الحقوق والحريات دونما تناسب أو مبرر يقتضي ذلك مما يعد مساسا بأصل البراءة.

وفي ذات السياق تهدف الدراسة إلى الوقوف على ما أقامه المشرع الجنائي الموضوعي من قرائن أو حيل قانونية تقلب عبء الإثبات، فيصبح المتهم بمقتضاه مدانا إلى أن يثبت هو براءته مما يعد انتهاكا وخرقا لأصل البراءة المبدأ الدستوري.

كما ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على ما قد يقع من اعتداء على أصل البراءة من قبل السلطات المخولة قانونا متابعة كل شخص مشتبه فيه كان أو متهم في شأن جريمة ارتكبت من اتخاذ أي اجراء تعسفي أو غير مبرر في مواجهته، وما يترتب على ذلك من جزاءت، ما يسوغ لنا الوقوف على مدى الحماية المقررة لأصل البراءة حال الاعتداء عليها من قبل السلطات القائمة على الإجراءات الجنائية.

وعليه تتطلب منا الدراسة الاحاطة بالموضوع من جميع جوانبه بصورة متكاملة، من كشفٍ لجوهره ما يقتضيه مبدأ أصل البراءة ومتى تكون قواعد القانون الجنائي تشكل حماية لهذا المبدأ ومتى تكون هي سببا في انتهاكه والمساس به.

القضايا والصعوبات:

موضوع أصل البراءة يسير الدراسة في ظاهره يشدك منذ الوهلة الأولى للبحث فيه، حيث لقي اهتمام من طرف الكثير من الباحثين في المجال وتكريسا واحتراما في جميع التشريعات بمختلف أطيافها، غير أن مضمون هذا المبدأ وما يرتبه من نتائج لا يشير فقط إلى أصل البراءة ذلك المبدأ النظري الفلسفي بل– يشير- كقاعدة اجرائية تحكم الخصومة الجنائية منذ وقوع الجريمة إلى حين صدور حكم قضائي بات يؤكد البراءة الأصلية أو يدحضها، حيث وُصف هذا المبدأ بـ:" **الخيط الذهبي في نسيج القانون الجنائي**".

ولعل الخوض في موضوع الحماية الجنائية لأصل البراءة غاية في الدقة والتعقيد والتشعب لما يثيره من صراع وتناقض في مضمونه من ناحية البحث عن حماية جنائية لأصل البراءة في قانون جنائي طبيعته المساس بهذا الأصل فيما تتعرض له حقوق وحريات الشخص المتبع جزائيا من اجراءات جنائية ماسة بها، أو من خلال ما يقيمه القانون الجنائي في شقة الموضوعي من قرائن قانونية تقلب عبء الاثبات على عاتق المتهم البريء بالأصل.

ومن ناحية أخرى مناط هذه الحماية الجنائية التي تتم في إطار التوازن الدقيق الذي يقيمه المشرع الجنائي بين مصلحتين متعارضين، حيث أن المشرع الجنائي تنازعه مصلحين جديرين بالحماية مصلحة المتهم في التمتع بحقه الدستوري في أصل البراءة ومصلحة المجتمع في صون أمنه واستقراره والدفاع عن مصالحه الأساسية، ومن الضرورة بما كان أن يتحمل المشرع الجنائي مسؤولية إيقاف هذا الصراع وإقامة التوازن الدقيق بين حماية أصل براءة المبدأ الدستوري من جهة وتحقيق مقتضيات المصلحة العامة من جهة أخرى.

ولئن كان موضوع الحماية الجنائية لأصل البراءة يتحدد نطاقه كأصل عام ضمن قانون الإجراءات الجزائية باعتبار هذا المبدأ قاعدة تحكم الخصومة الجنائية تحول دونما المساس أو النيل من حقوق وحريات كل شخص متابع جزائيا، إلا أن أثاره–مبدأ أصل البراءة – قد تمتد إلى الشق الموضوعي للقانون الجنائي-قانون العقوبات-وبالتحديد فيما يتعلق بنقل عبء الإثبات على عاتق المتهم المحصن بأصل البراءة بإقامة قرائن قانونية للإدانة، مما ينم عن تشعب الموضوع وتشابكه.

على أي حال لم يكن البحث في هذا الموضوع بالأمر الهين لدقته وتشعبه وتعلقه الوطيد بإجراءات الخصومة الجنائية كافة في ظل نقص المادة العلمية التي تصب في فحوى الموضوع بوجه خاص ما انعكس على تقسيم البحث، غير أني بذلت غاية الجهد والعناية في التثبت والاحاطة بجميع العناصر المتعلقة بالبحث ملتزما في ذلك بعنوان الأطروحة وما تقتضيه موضوعية البحث العلمي.

إشكالية البحث والمنهج المتبع في الدراسة:

لقد نظم المشرع الاجرائي الجزائري قواعد الخصومة الجنائية بموجب قواعد اجرائية من شأنها المساس بالمبدأ الدستوري أصل البراءة، ودرءً لأي تعارض في هذا الصدد يجب أن لا تتجاوز هذه القواعد الإجرائية حدود مبدأ أصل البراءة كي تحقق حماية فعالة لضمان احترام مبدأ أصل البراءة وما يرتبه من نتائج في نطاق الخصومة الجنائية بالموازنة مع حماية المصلحة العامة للمجتمع التي تقتضي صون أمنه واستقراره، ومن ثم تكمن إشكالية البحث فيما يلي:

إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في تكييف نصوص قانون الإجراءات الجزائية بما يتلائم ومتطلبات صون مبدأ أصل البراءة بالموازاة مع مقتضيات المصلحة العامة؟

غرض الإجابة على هذه الإشكالية ولبحث موضوع الدراسة الذي يتمحور حول الحماية الجنائية لمبدأ أصل البراءة في نطاق قانون الإجراءات الجزائية الجزائري انتهجت المنهج التحليلي لرصد وتحليل موقف المشرع الجزائري في هذا الصدد، حيث أن طبيعة الدراسة تقتضي منا التحليل والتعمق واستخلاص النتائج من خلال معطيات محددة.

كما وانتهجت المنهج المقارن أيضا لمعالجة هذا الموضوع حيث لم تقتصر الدراسة فقط على تقصي موقف المشرع الجزائري من موضوع البحث بل حتى موقف التشريعات الأجنبية لبعض الدول وكذا موقف الشريعة الاسلامية.

خطة البحث:

لقد اعتمدت في سبيل معالجة هذا الموضوع على خطة تضمنت فصلا تمهيديا وبابين، حيث جاء في الفصل التمهيدي تأصيل وكشف لمكنون مبدأ أصل البراءة في النطاق الجنائي، وذلك تحت عنوان نشأة وتطور مبدأ أصل البراءة ونطاق أثره في المجال الجنائي.

وعلى اعتبار أن تقرير ضمان الحرية الشخصية في مواجهة الإجراءات الجنائية يشكل أحد أوجه ضمان مبدأ أصل البراءة، ارتأيت أن أعنون الباب الأول من خطة الدراسة بحماية مبدأ أصل البراءة في مواجهة إجراءات التحري والتحقيق الماسة بالحرية الشخصية.

من جهة أخرى لعل مبدأ أصل البراءة يتجسـد أيضا من خلال ضمان حقوق الدفاع في نطاق الخصومة الجنائية كأحد متطلبات المحاكمة العادلة وكذا أثناء إدارة عملية الإثبات الجنائي التي يحكمها هذا المبدأ أيضا، وهو ما تناولتـه بالدراسة في الباب الثاني المعنون بحماية مبدأ أصل البراءة في إطار ضمان حقوق الدفاع وقواعد الإثبات الجنائي.

-المتن الذي يتضمن عادة فصلين:

-الفصل الأول يختم بخلاصة لأهم النقاط التي تم تناولها فيه.

-الفصل الثاني يختم بخلاصة لأهم النقاط التي تم تناولها فيه.

خاتمة:

على ضوء ما تم تناوله في محاور الدراسة المتعلقة بالحماية الجنائية لأصل براءة المتهم في نطاق قانون الإجراءات الجزائية الجزائري نخلص إلى النتائج التالية:

يستأثر مبدأ أصل البراءة بحماية جنائية خاصة كونه أصل الحقوق والحريات في نطاق قانون الإجراءات الجزائية، ذلك أنه إن كانت قاعدة لا جريمة ولا عقوبة تحمي الحقوق والحريات من خطر التجريم

والعقاب دون وجه شرعي، فإن قاعدة الأصل في الإنسان البراءة تحمي كل شخص متابع جزائيا من خطر المساس بحقوقه وحرياته دون وجه حق.

فالحماية الجنائية تكون مقررة عادة لتأمين المصالح التي أوجب لها القانون الجنائي حماية من خطر اعتداء الأفراد عليها كالحماية المقررة للأموال والأشخاص مثلا، غير أن الحماية الجنائية المقررة لمبدأ أصل البراءة موجهة بالأساس لتأمين خطر عدوان واعتداء السلطة عليها لدى البحث عن الجرائم ومرتكبيها تحقيقا لمقتضيات المصلحة العامـة.

من هذا المنطلق يضع المشرع الإجرائي دائما نصب عينه-عند تنظيم القواعد الإجرائية التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة – حماية مبدأ أصل البراءة ويقيم الموازنة الدقيقة في ذلك، من خلال تحويط الاجراءات الجنائية بعدد من الضمانات التي تؤمن الحقوق والحريات من خطر الاعتداء عليها دون مقتضيات الضرورة المتطلبة.

ولقد سجل المشرع الإجرائي الجزائري من هذه المعادلة موقفا إيجابيا لمسناه في دراستنا من خلال سلسة التعديلات التي أدخلها على قانون الإجراءات الجزائيـة، حيث ما فتئ -المشرع الإجرائي الجزائري-يعترف بمبدأ أصل البراءة كمبدأ مقرر في الدستور حتى أقره في قواعد قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 17-07 المعدل له، معتبرا إياه المبدأ الأساس الذي يقوم عليه هذا القانون.

ولعل جميع محطات الدراسة التي استوقفتنا في ثنيا هذا البحث كانت تشير إلى أن الأصل العام الذي اعتمده المشرع الإجرائي الجزائري هو براءة الأشخاص المتابعين جزائيا مشتبها فيهم كانوا أو متهمين، من خلال ضمان تمتعهم بحريتهم وحقوقهم، وأن الاستثناء هو تقيد هذه الحرية سواء بصدد التوقيف للنظر أو أوامر التحقيق القسرية أو حتى الإجراءات الماسة بالحق في الخصوصيـــة.

بالإضافة إلى ذلك عزز المشرع الإجرائي الجزائري حماية هذه البراءة من خلال ضمان حقوق الدفاع في جميع مراحل الخصومة الجنائية كأحد مفترضات المحاكمة العادلة، وبوجه الخصوص بصدد اجراء الاستجواب لما يشكله هذا الإجراء من خطورة في تحديد مصير المتهم في دواليب عملية الإثبات الجنائي، الذي نظم المشرع الإجرائي معالمه هو الأخر بحسب مقتضيات صون براءة المتهم.

فأقر المشرع الجزائري بموجب ذلك إعفاء المتهم من عبء اثبات براءته على أن تتحمل النيابة العامة هذا العبء وتقيمه أمام القاضي الجزائي والذي هو الآخر بحكم دوره الإيجابي المقرر له قانونا في بحث الحقيقة عليه أن يتثبت يقينا من وقوع الجريمة وأدلتها ونسبتها للمتهم ليتسنى له نقض براءته، فإن راوده الشك في شيء من ذلك فإن الشك في هذه الحالة أولى بأن يفسر لمصلحة براءة المتهم.

ولكن على الرغم من موقف المشرع الإجرائي الجزائري الإيجابي الذي لمسناه من خلال محاولته بسط حماية جنائية فعالة لمبدأ أصل البراءة بإقرار عدد من الضمانات الإجرائية لصالح المشتبه فيه والمتهم معا، إلا أن اللافت في الأمر بوجه عام هو السلطة التقديرية الواسعة التي تتمتع بها السلطات القائمة في إدارة الإجراءات الجنائية والتي تعطي لهم التفوق في كثير من الأحيان في تحقيق أغراض المصلحة العامة ولو على حساب براءة الأشخاص مما يفرغ أحيانا الضمانات المقررة لبراءة الأشخاص من محتواها، ولعله الأمر الذي أشارنا إليه في عديد المرات في ثنايا البحث.

ولتلافي ذلك نقترح على المشرع الجزائري تدارك ما وقع فيه من إغفال تشريعي قد يُنقص من قدر الحماية الجنائية الفعالة المكفولة لمبدأ أصل البراءة كمبدأ دستوري واجب الاحترام من جهة وقاعدة إجرائية تسود وتسيطر على كافة مراحل الخصومة الجنائية من جهة أخرى.

حيث نقترح في هذا الإطار على المشرع الإجرائي الجزائري ما يلي:

أولا: نقترح على المشرع الإجرائي الجزائري التخفيف من إجراءات المساس بالحرية الشخصية للمشتبه فيهم في مرحلة التحريات الأولية، خاصة وأن الأصل في هذا المرحلة أنها شبه قضائية تتخذ فيها الإجراءات خارج دائرة المساس بالحرية الشخصية إلا استثناءً.

ولعل ذلك لا يتم إلا من خلال تعزيز حقوق الشخص الموقوف للنظر وكذا آليات تمكينه منها خاصة ما تعلق بالفحص الطبي والاتصال بعائلته ومحاميه وتقرير الجزاءات الإجرائية المتمثلة في بطلان اجراء التوقيف للنظر حال مخالفة أحد هذا الضمانات وما يتبع ذلك من جزاءات عقابية تلحق القائمين على هذا الإجراء حال تجـاوزهم السلطات المقررة لهـم بصـدد اجراء التوقيف للنظر.

ثانيا: ندعو المشرع الجزائري إلى اتخاذ موقف صريح وواضح في شأن الأمر بالإحضار والأمر بالقبض خاصة ما تعلق بتقييد حرية المتهم الذي يتم ضبطه خارج نطاق اختصاص قاضي التحقيق مصدر الأمر، حيث تخضع هذه المدة التي قد تطول للسلطة التقديرية للسلطة القائمة على الإجراء دونما أي ضابط أو قيد، وهو الأمر الذي يشكل تعارضا وانتهاكا صارخا لبراءة المتهم.

ثالثا: ندعو المشرع الجزائري في شأن اجراء الحبس المؤقت إلى ضبطه بقيود أكثر لضمان استثنائيته أمام ما يجب أن يتمتع به المتهم من حرية كأصل عام، وذلك من خلال اعتماد أكثر لنظام الرقابة القضائية كإجراء بديل للحبس المؤقت، من خلال توجيه قضاة التحقيق للعمل به بتكييف وإعادة النظر في دواعي ومبررات الحبس المؤقت ومدته، بحيث لا يمكن اللجوء إلى حبس المتهم مؤقتا في جميع الأحوال إلا إذا لم تكن التزامات الرقابة القضائية كافية للوصول للأغراض التي يتطلبها التحقيق.

كما ندعو المشرع الجزائري إلى تعديل موقفه من إجراءات جبر الضرر المترتب عن الحبس المؤقت غير المبرر، والذي يعد في حد ذاته ضررا ثابتا ومتميزا يستوجب التعويض من غير أن يتطلب الأمر من المتهم إثبات آثاره، بالإضافة إلى تكريس أحقية المتهم في الطعن في قرارا لجنة التعويض التي قد تُغفل تقدير مبلغ الضرر الذي أصاب المتهم من جراء حبسه مؤقتا دونما مبرر.

رابعا: نقترح على المشرع الإجرائي الجزائري تدارك الإغفال التشريعي المتعلق بتفتيش الأشخاص الذي يعتبر أحد أهم أوجه المساس بالحق في الخصوصية التي يتطلبها صون براءة الأشخاص، خاصة وأن القياس في المجال الجنائي محظور على اعتبار أن هذا النوع من التفتيش المقرر تفتيش إداري عادي يدخل ضمن الإجراءات الوقائية لا غير، ما يعطي صلاحية أكبر في تقدير اللجوء إليه من قبل السلطات القائمة على هذا النوع من الإجراء دون مبرر شرعي.

كما ندعو المشرع الجزائري إلى تكريس ضمان حق الأنثى في الخصوصية لدى اجراء عملية تفتيشها، وذلك من خلال تسخير ضابط شرطة قضائية من نفس جنسها للقيام بهذا الإجراء بموجب نص تشريعي واضح.

خامسا: ندعو المشرع الجزائري إلى التشدد في مباشرة إجراءات التحري والتحقيق الخاصة من خلال صياغة مبررات جدية ومضبوطة أكثر تبرر لجوء السلطات الجنائية لهكذا إجراءات، والتي في الحقيقة لا مبرر للجوء إليها إلا لتأكيد سلامة أدلة موجودة أصلا وليس للبحث عن هذه الأدلة من الأساس.

فضلا عن ذلك ندعو المشرع الجزائري إلى ضبط مواعيد بداية ونهاية هذه الإجراءات-التحري والتحقيق الخاصة-مع مراعات معقولية مدتها وكيفية تجديدها ومآل ما ضبط من صور أو تسجيلات بعد انتهاء المتابعات القضائية.

سادسا: ندعو المشرع الجزائري إلى تعزيز أكثر لحقوق الدفاع خاصة بصدد استجواب المتهم ومدى تمكين محاميه من تمثيله أثناء الاستجواب الذي لا يعدو أن يكون دوره حاليا-في نطاق قانون الإجراءات الجزائية- سوى مراقب صامت يستأنس بحضوره المتهم لا غير خاصة إذا ما قورن بالدور الممنوح للنيابة العامة في هذ الصدد، ما يخل بمبدأ المساواة بين أطراف الخصومة الجنائية ويكرس لا محالة للانتقاص من حقوق الدفاع وما يتبع ذلك كله من مساس ببراءة المتهم.

سابعا: ندعو المشرع الجزائري إلى اتخاذ موقف واضح وصريح من دور النيابة العامة في عملية الإثبات الجنائي أو عملية اثبات الحقيقة بجميع صورها، خاصة ما تعلق بإثبات الدفوع الجنائية التي يبديها المتهم لنفي مسؤولية الجنائية كتوافر سبب من أسباب الإباحة كالدفاع الشرعي أو مانع من موانع المسؤولية كالصغر أو عذر معفي أو مخفف من العقاب.

كما قد يشكل إقامة قرائن قانونية أو قضائية لتسهيل عملية الإثبات في جانب السلطات الجنائية التي قد تستعصي عليها أحيانا عملية الإثبات انتهاكا لبراءة المتهم تجعل من هذا الأخير مذنبا حتى يثبت هو براءته، لذلك ندعو المشرع الجزائري إلى تدعيم براءة المتهم بإلغاء هذه القرائن وتحميل النيابة العامة عبء الإثبات كامـلا من منطلق دورها الأساسي في عمليــة الإثبات الجنائي.

ثامنا: ندعو المشرع الجزائري إلى تدعيم مجال الإثبات الحر وعدم تقيد القاضي الجزائي بأدلة قانونية محددة قد تعطل في كثير من الأحيان اقتناعه الشخصي الذي يفترض فيه أنه يشكل وفق ما هـو مقرر له من ضوابط قانونية أحد الضمانات الجوهرية لحماية أصل البراءة.

في الأخير يبقى التكريس الحقيقي لضمان براءة الأشخاص هو الإيمان الصادق من طرف السلطة بفكرة حقوق الانسان وحرياته بالسعي نحو تكريسها نصا وتطبيقا لضمان تمتع الأشخاص بها بشكل فعلي خاصة في المجال الجنائي الذي يعد أحد أهم المجالات المتصلة بفكرة الحقوق والحريات.

ولعل معاملة الأشخاص مشتبها فيهم كانوا أو متهمين بارتكاب جريمة على أساس أن الأصل في الإنسان البراءة وأن الأصل في الإجراءات الجنائية هو الاستثناء يشكل عنوان للحماية الجنائية لبراءة الأشخاص من مغبة الاتهام الباطل والإدانة الجائرة لغرض حماية أمن المجتمع واستقراره.

ليبقى في الأخير الحفاظ على هذه المعادلة مرهون بوضع الإجراءات الجنائية في نطاقها بمباشرتها على قدر ضرورة متطلبات حماية أمن المجتمع وضمان استقراه بالشكل الذي لا يخل بضمان البراءة وما يرتبه من نتائج في النطاق الجنائي.

-قائمة المراجع:

-فهرس الموضوعات:

-الملخص: يكون باللغة العربية وباللغة الأجنبية-فرنسية أو انجليزية-

من بين أهم المبادئ والقواعد الأساسية في الدستور وقانون الإجراءات الجزائية مبدأ أصل البراءة الذي يعني أن كل شخص مشتبها فيه كان أو متهما يعتبر بريء مما نسب إليه حتى تثبت جهة قضائية إدانته وفق حكم قضائي بات.

وعليه يفرض احترام وتكريس مبدأ أصل البراءة في النطاق الجنائي ضمان تمتع كل شخص يكون في موضع الاشتباه أو الاتهام بارتكاب جريمة ما تمتعه بجميع حقوقه وحرياته الشخصية في مواجهة اجراءات الخصومة الجنائية عبر كافة مراحلها إلى حين ثبوت إدانته وفق حكم قضائي بات في إطار محاكمة عادلة ومنصفة تؤمن له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.

فضلا عن ذلك يقتضي تكريس مبدأ أصل البراءة إعفاء المتهم من عبء اثبات براءته الثابتة أصلا ويقينا، وعلى من يدعي خلاف هذا الأصل أن يقيم الدليل على ذلك وهو ما يقع على عاتق سلطة الاتهام، وفي هذا الصدد لا يصلح إلا الدليل القاطع المبني على الجزم واليقين لتكوين القناعة الوجدانية للقاضي الجنائي، أما مجرد الشك أو الريب فيبقى الأمر على حاله وهو البراءة لأنه ما ثبت بيقين لا يزول إلا بيقين مثلـه.

وفق هذا المنظور لعل القواعد الإجرائية المقررة للتقصي عن الجرائم ومرتكبيها بهدف ضمان أمن واستقرار المجتمع لا يجب أن تخرج عن نطاق مبدأ أصل البراءة وما يرتبه من نتائج في هذا الصدد، ذلك من خلال تأمين الإجراءات الجنائية بعدد من الضوابط والقيود يراعي فيه المشرع الشرعية الجنائية والتي تلتزم حدودها السلطات القائمة على العدالة الجنائية بالشكل الذي يضمن براءة الأشخاص أثناء مباشرة الإجراءات الجنائية. **الكلمات المفتاحية:**

أصل البراءة، المشتبه فيه والمتهم، الحرية الشخصية، حقوق الدفاع، المحاكمة العادلة، الإثبات الجنائي.

الخاتمـــــــة

بعد العرض الذي أوجزناه حول منهجية البحث العلمي بشقيها الموضوعي والشكلي نخلص إلى القول أن منهجية البحث العلمي تهدف إلى الحصول على المعرفة بطريقة منتظمة، متسلسلة ومجردة، في شكل تفسيرات قابلة للاختبار، حيث تمكن الطالب الباحث من الإحاطة الشاملة بموضوع بحثه وعرضه بشكل وطريقة مقنعة للغير مما يساهم في بناء معرفة انسانية حقيقية.

قائمـــــــــة المراجـــــــــع:

1- بلقاسم سلاطنية وحسان جيلالي، المناهج الأساسية في البحوث الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، سنة 2012.

2- عامر إبراهيم قندلجي، البحث العلمي واستخدامات مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري، عمان، سنة 2008.

3- عامر إبراهيم قندلجي، منهجية البحث العلمي، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2013. - محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، سنة 2018.

4-مصطفى فؤاد عبيد، مهارات البحث العلمي، مركز البحوث والدراسات المتخصصة، الطبعة الثانية، إسطنبول، سنة 2022.

5-مدحت أبو النصر، قواعد ومراحل البحث العلمي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الثانية، مصر، سنة 2004.

6- ريما ماجد، منهجية البحث العلمي، مؤسسة فريدريش ايبرت، بيروت، سنة 2016.

7- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، سنة 2010.

8- إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2009.

9- يمني طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي، مؤسسة هنداوي للنشر، المملكة المتحدة، سنة 2017.

فهرس الموضوعـــــــات

مقدمة: 01
الفصل الأول: منهجية البحث العلمي-الجزء النظري.....03
المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي.....05
المطلب الأول: تعريف البحث العلمي.....06
الفرع الأول: تعريف البحث العلمي وبيان خصائصه.....06
الفرع الثاني: أهداف البحث العلمي ووظائفه.....08
الفرع الثالث: أهمية البحث العلمي.....10
المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي.....11
الفرع الأول: البحوث العلمية الأكاديمية.....12
الفرع الثاني: البحوث العلمية غير أكاديمية.....13
المبحث الثاني: مفهوم منهجية البحث العلمي.....14
المطلب الأول: تعريف منهجية البحث العلمي وبيان مقوماتها.....15
الفرع الأول: تعريف منهجية البحث العلمي.....15
الفرع الثاني: مقومات منهجية البحث العلمي.....16
المطلب الثاني: علاقة منهجية البحث العلمي بمجال العلوم القانونية.....16
الفرع الأول: مدى العلاقة بين المنهجية والقانون.....17
الفرع الثاني: أهمية المنهجية القانونية.....17
المبحث الثالث: مناهج البحث العلمـي.....18
المطلب الأول: المنهج التاريخي.....19
الفرع الأول: تعريف المنهج التاريخي وبيان أهميته.....19
الفرع الثاني: خطوات المنهج التاريخي وأهم مميزاته.....20
الفرع الثالث: تقدير المنهج التاريخي ونطاق تطبيقه في العلوم القانونية.....21
المطلب الثاني: المنهج الوصفي.....21
الفرع الأول: تعريف المنهج الوصفي وبيان أهميته.....21
الفرع الثاني: خطوات المنهج الوصفي.....23
الفرع الثالث: تقدير المنهج الوصفي ونطاق تطبيقه في مجال العلوم القانونية.....23

المطلب الثالث: المنهج التجريبي.....24
الفرع الأول: تعريف المنهج التجريبي وبيان أهميته.....24
الفرع الثاني: خطوات المنهج التجريبي ومميزاته.....25
الفرع الثالث: تقدير المنهج التجريبي ونطاق تطبيقه في مجال العلوم القانونية.....26
المطلب الرابع: المنهج المقارن.....27
الفرع الأول: تعريف المنهج المقارن وبيان أهميته.....27
الفرع الثاني: خطوات المنهج المقارن.....27
الفرع الثالث: تطبيق المنهج المقارن في العلوم القانونية.....28
المبحث الرابع: أدوات البحث العلمـي..... 29
المطلب الأول: العينة والملاحظة..... 30
الفرع الأول: العينة.....30
الفرع الثاني: الملاحظة..... 31
المطلب الثاني: المقابلة والاستبيان..... .. 31
الفرع الأول: المقابلة..... 32
الفرع الثاني: الاستبيان..... 32
الفصل الثاني: منهجيـة إعـــداد مذكـرة تخـرج (الشق الشكلي) 34
المبحث الأول مرحلة اختيار الموضـوع والتحـــرير..... 36
المطلب الأول: معايير اختيار موضوع البحث..... 37
الفرع الأول: العوامل الذاتية والموضوعية لاختيار موضوع البحث..... 37
الفرع الثاني: ضوابط الموضعية والشكلية لحسن اختيار عنوان البحث..... 39
المطلب الثاني: مرحلة القراءة وجمع المعلومات وتخزينها والتحرير..... 39
الفرع الأول: مرحلة القراءة وجمع المعلومات وتخزينها..... 39
الفرع الثاني: مرحلة الكتابة..... 42
المبحث الثاني: مرحلة إعداد مقدمـــــــــة البحث..... 43
المطلب الأول: التعريف بمقدمة البحث وشروطها..... 44
الفرع الأول: التعريف بمقدمة البحث..... 44
الفرع الثاني: شروط مقدمة البحث..... 44

المطلب الثاني: عناصر وأجزاء مقدمة البحث..... 45
الفرع الأول: التعريف بموضوع البحث وإبراز أهميته..... 45
الفرع الثاني: أهداف الموضوع وأسباب ودوافع اختياره..... 45
الفرع الثالث: الصعوبات التي واجهت الباحث والإشكالية التي يثيرها البحث..... 46
الفرع الرابع: منهج الدارسة وخطة البحث..... 48
المبحث الثالث: المتـــــن والهوامـــــــش..... 49
المطلب الأول: المتن أو صلب الموضوع..... 50
الفرع الأول: تعريف متن الموضوع أو صلبه..... 50
الفرع الثاني: الاقتباس..... 50
المطلب الثاني: التهميش..... 52
الفرع الأول: تعريف التهميش ووظائفه..... 52
الفرع الثاني: أنواع الهوامش وطرقه وكيفيته..... 52
المبحث الرابع: خاتمـــــــة البحث وقائمة المراجع وفهرس الموضوعات..... 58
المطلب الأول: خاتمة البحث..... 59
الفرع الأول: تعريف خاتمة البحث..... 59
الفرع الثاني: عناصر خاتمة البحث..... 59
الفرع الثالث: أنواع خاتمة البحث..... 60
المطلب الثاني: قائمة المرجع وفهرس الموضوعات..... 60
الفرع الأول: قائمة المراجع..... 60
الفرع الثاني: فهرس الموضوعات..... 61
نموذج عن تصميم مذكرة مدعم بمثال عن أحد المذكرات..... 62
نموذج عن مذكرة ماستر تحت عنوان "قرينة البراءة في نطاق قانون الإجراءات الجزائية الجزائري".... 64
الخاتمـــــــة..... 74
قائمـــــــة المراجـــــــع..... 76
فهرس الموضوعات..... 77